A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/43/PV.4
29 September 1988

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد كابوتو	(الأرجنتين)
ثم :	السيد رانـــا (نائب الرئيس)	(نيبال)
ثم :	السيد كابوتو (الرئيس)	(الأرجنتين)

- افتتاح المناقشة العامة [٩]

ألقى كلمة :

السيد أبريو سودري (البرازيل)

- خطاب السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد أساموا (غانا)

السيد غونزاليس - بوسادا (البرازيل)

السيد سورسا (فنلندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أذكّر الممثلين انه بمقتضى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الجلسة العامة الثالثة ، تقفل قائمة المتكلمين يوم الأربعاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ في الساعة ١٨/٠٠ . وأرجو من الوفود أن تتكرم بتقدير الوقت الذي ستستغرقه بياناتها بأقصى قدر ممكن من الدقة حتى نخطط لاجتماعاتنا على النحو الواجب .

السيد أبريو سودري (البرازيل) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : هناك تقليد يعود إلى الأيام الأولى لهذه المنظمة منحني شرف أن أكون أول متكلم يستهل مناقشاتنا ، لكي أنقل اليكم ، أيها الزميل والصديق دانتي كابوتو ، تهانئي الأخوية الحارة على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإني واثق من أنكم ستشرّفون هذا المنصب الرفيع بذات القدرات التي ميّزت قيادتكم الواثقة للدبلوماسية الأرجنتينية .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري واحترامي للسفيرة نيتا بارو ممثلة بربادوس المرموقة التي أغنت شمائلها اختيارنا لتوجه أعمالنا .

واسمحوا لي مرة أخرى أن أشيد بالمواهب الدبلوماسية البارزة للأمين العام السفير خافيير بيريز دي كوييار . فما يبذله من جهود دؤوبة لبناء السلم وتقوية الأمم المتحدة تجعله مستحقا لتقدير المجتمع الدولي بأسره .

وعندما تكلمت أمام هذه الجمعية العامة للمرة الأولى ، منذ ثلاثة أعوام مضت ، كانت الحالة الدولية تسودها نُذُر خطيرة وانتهاكات متكررة لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم . وكانت لغة المواجهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد ازدادت حدة بفضل

التكنولوجيات العسكرية المتقدمة القادرة على مد خطر الحرب النووية إلى الفضاء الخارجي . وكان استمرار تمركز التوتر والمنازعات يحبط الجهود الرامية إلى تحقيق مُثُل السلم والأمن .

لكني أجد ، وأنا أعود إلى هنا اليوم ، أن الموقف العالمي قد تحسَّن إلى حد ما . وولدت من جديد ممارسة الانفراج بين الشرق والغرب بعد أن كاد يطويها النسيان إذ توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أخيرا إلى اتفاق ملموس بشأن نزع السلاح . ومن أجل هذه الخطوة التاريخية يستحق قادة البلدين الثناء .

كما أن بعض المنازعات الاقليمية بدأت تشهد الآن فجر التسوية السلمية بعد أن أثقل كواهل أطرافها ما تكبدته من ثمن فادح من الدمار والخسائر في الأرواح . لقد أدنت في كلماتي السابقة موقف جنوب افريقيا المتعنت بإعاقتها لعملية استقلال ناميبيا ، والعنف الذي بدا وكأنه مستمر إلى الأبد في منطقة الخليج ، وانتهاك مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل في افغانستان . واليوم ، أشعر بالراحة وأنا أغيِّر عباراتي من التحذير والنقد وأنوّه بالآفاق الواعدة لجهود السلام الرامية إلى إنهاء تلك المنازعات .

وإذ أنظر إلى الآفاق السياسية العالمية الأكثر صفاء أؤكد من جديد احترامي للأمم المتحدة وإيماني بفعالية صكوكها . فإذا كان العالم اليوم قد أصبح مكانا أفضل مما كان عليه بالأمس ، يتعين أن نُرجع الفضل في ذلك إلى ما أسهمت به الأمم المتحدة بشكل حاسم . غير أنه ما زال أمامنا مهام لم نفرغ منها بعد ، ومهام تشكل تحديا لنا وعلينا أن ننجزها امتثالا لأحكام الميثاق . ما زالت هناك عقبات تعترض سبيل القضاء على الفصل العنصري ، وحل أزمة الشرق الأوسط ، ووضع حد لمعاناة شعب لبنان ، وإحلال السلم في أمريكا الوسطى . ويحدوني الأمل في أن نشهد في الدورة القادمة للجمعية العامة مزيدا من التقدم في سعينا لتحقيق السلم والوئام بين الشعوب .

وبوصفي ممثلا لدولة سعت دائما إلى اقامة نظام عالمي عادل وديمقراطي يقوم على أساس من مشاركة من الجميع ، عليّ أن أؤكد على أن مهمة تحويل العالم لن تكتمل إلا بعد تعزيز وتقوية التعاون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى

العكس من الملاحظات التي أوردتُها لتوّي عن الأوضاع السياسية العالمية ، لن يختلف ما أقوله اليوم في هذا الصدد ، جوهرا أو نبرة ، عما قلته في كلمات سابقة . فنظرا للافتقار إلى التقدم في العلاقات الاقتصادية الدولية ، تحمل البرازيل إلى هذه الجمعية رسالة تعبر عن القلق وخيبة الامل ، وتقدم إلى العالم المتقدم ، مجددا ، اقتراحاتها ومطالبها .

ان البرازيل تأكيدا لتمسكها التاريخي بالمثل السامية للحياة الدولية ، وإيمانا منها بإرادة شعبها وطبيعته ، قد كرست في دستورها الجديد الذي يوشك على الصدور ، المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية وهي : الاستقلال الوطني ، أولوية حقوق الانسان ، وتقرير المصير للشعوب ، وعدم التدخل ، والمساواة بين الدول ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والدفاع عن السلم ، ونبذ الارهاب والعنصرية ، والتعاون بين الشعوب من أجل تقدم البشرية . فممثلو الشعب البرازيلي ، عندما أعربوا في الدستور عن مطالب وشواغل مجتمعهم الأساسية ، كانوا متفقين تماما مع تطلعات المجتمع الدولي . كما أنهم جسّدوا في ميثاقهم الجديد ، أعظم آمال قارتنا ألا وهو تكامل أمريكا اللاتينية* .

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد رانا (نيبال) .

لقد أدرك العالم لحسن الحظ مدى حماقة الموقف الضيق الأفق الذي يستند إليه الوهم القائل بأن القوة ، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو تكنولوجية ، يمكن أن تؤدي الى نشأة نظام دولي عادل أو حتى مجرد نظام دولي مستقر . فالقوة لا يمكن أن تفضي الى سيادة القانون ناهيك عن تحقيق السلم والعدالة . هذا ما نعرفه من ميثاق الأمم المتحدة وما تؤكد عليه ديباجته بوجه خاص .

غير ان بلداننا معينة ما زالت تتبع اتجاها خطرا يتمثل في ترجيح كفة قانونها الوطني على كفة القانون الدولي فيما يتعلق بالمسائل السياسية والاقتصادية على السواء . والتذرع بالقوانين الداخلية أو بمصالح وطنية مدعى بها من أجل تجنب الامتثال للالتزامات التي يمليها القانون الدولي إنما هو انتهاك للمبدأ الاساسي القائل بأن العقد شريعة المتعاقدين ، وهو قاعدة أساسية للتعايش المتحضر بين الأمم .

ولا يمكن الاستعاضة عن النزعة الفردية بنزعة ثنائية منغلقة على الذات أو بنزعة تعددية انتقائية . فالمفاوضات بشأن المسائل التي تهم المجتمع العالمي بأسره تتطلب مشاركة كل البلدان كبيرها وصغيرها سواء بسواء . ولا يمكن تحويل المحادثات المتعلقة بالسلم والتنمية الاقتصادية بوجه خاص الى ممارسة جوفاء يتشدق فيها المعتزون بقوتهم بالخضوع لحكم القانون .

ومما يدعو للأسف أن مناخ الحوار الذي يقرّب الآن بين الدولتين العظميين لم يؤد الى استعداد حقيقي لتوسيع نطاق التفاهم على الصعيد المتعدد الأطراف . وعلينا أن نشجب وندين المخططات التي تستند الى القوة وتستهدف تعزيز النظام العالمي ذي البنية الرأسية وتثبيته .

وتوضح هذه الشواغل التي أعربت عنها لتوي تلك العقبات التي ظهرت خلال الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . فإن عدم التمكن من التوصل الى وثيقة تقوم على توافق الآراء ، ولما تنقضي سوى أشهر قليلة على التوقيع على أول معاهدة في التاريخ لنزع السلاح النووي ، يبين بوضوح ضخامة العقبات التي تعوق مشاركة المجتمع الدولي ككل في المباحثات المتعلقة ببقائه .

ويشهد القرار الذي اتخذه الرئيس جوزيه سارني بالمشاركة في تلك الدورة ، الى جانب غيره من رؤساء الدول أو الحكومات ، على ثبات موقف البرازيل المؤيد لقضية نزع السلاح وعلى أهمية مناقشتها مناقشة صريحة وفعالة في الهيئات ذات الصلة .

إن كراهية شعبنا الشديدة لأسلحة التدمير الشامل ، وسعينا الثابت لتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وحدها ، جعلانا نُضمن الدستور البرازيلي الجديد مبدأ يقضي بعدم السماح في أراضي البرازيل بأي نشاط نووي ما لم يكن مكرسا للأغراض السلمية وحدها وحاصلا على موافقة البرلمان .

وتسود هذه الروح نفسها ، المكرسة بالفعل في معاهدة تلاتيلولكو ، مذكرات التفاهم المبرمة بين الأرجنتين والبرازيل في هذا الميدان . وينفي التعاون الصادق والمثمر بين البلدين الوهم القائل بوجود سباق للتسلح النووي في امريكا اللاتينية .

وقد أدى الموقف البناء الذي تسترشد به البرازيل في سياستها الخارجية الى عقد الاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ، وكان مكان اجتماعه في ريو دي جانيرو في تموز/يوليه الماضي . وقد تمكنت بلدان جنوب المحيط الاطلسي ، بحكم انتمائها الى منطقة لها ذاتيتها الخاصة تقوم على اتفاق عميق في المصالح والافكار ، من مواصلة استكشاف السبل الكثيرة التي يوفرها اعلان جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون للحوار المفتوح بين أطراف أنداد .

واتفقت آراؤنا على قضايا هامة . فنحن نؤيد الجهود الرامية الى إحلال السلم في الجنوب الافريقي . ويساورنا القلق لعدم بدء المفاوضات بشأن كل الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس بالرغم من النداءات المتكررة التي أصدرتها هذه الجمعية العامة . وفي اعتقادنا أن من الضروري اتخاذ تدابير ملموسة ، وخاصة من جانب الدول الهامة عسكريا ، لضمان عدم إدخال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل الى منطقة السلم والتعاون ، وتخفيض الوجود العسكرية الأجنبي فيها .

وهناك إمكانيات عديدة للاضطلاع بعمل مشترك لصالح التنمية . وقد التقينا على نقاط هامة تحظى باهتمام مشترك وتتمثل في صون البيئة ، وضرورة منع التخلص من النفايات السامة في المنطقة ، وتنفيذ أحكام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار .

ولا يساورني شك في أن الاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع ريو دي جانيرو ستحظى بتأييد واسع النطاق من الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

وقد أدى التوقيع على اتفاقات جنيف وبدء انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان الى إنعاش الآمال في مستقبل ينعم ذلك البلد في ظله بالسلم والتنمية . ونحن نشيد بالامين العام وممثله الخاص السيد دييغو كوردوفيس ، للدور الذي شاركت به الامم المتحدة في هذه العملية . إلا أنه كان بودنا ألا توضع آلية التحقق من الاتفاقات ومراقبتها موضع النفاذ ، بفضل المساعي الحميدة للامم المتحدة ، إلا بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة .

لقد أوجد وقف اطلاق النار بين العراق وايران ، وهو أمر رحبت به البرازيل ، امكانية احلال السلم واعادة البناء الاقتصادي في منطقة الخليج . واسمحوا لي أن أؤكد الاهمية الاستثنائية لدور الامم المتحدة في هذه المبادرة ، كما تمثلت في العمل المشترك الذي اضطلع به كل أعضاء مجلس الامن - الذي تشرفت البرازيل برئاسته في ذلك الوقت - لدى التشاور مع حكومتي ايران والعراق ، وذلك بمؤازرة جهود الوساطة الثابتة والمستمرة والمتوازنة التي بذلها الامين العام .

وفي الجنوب الافريقي يبشر التقدم المحرز في المفاوضات بين انغولا وجنوب افريقيا وكوبا ، بواسطة من جانب الولايات المتحدة بالخير فيما يتعلق بالتوصل الى حل سلمي وعادل لمسألة ناميبيا في إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اتخذه مجلس الامن منذ عشر سنوات . ونأمل أن تكون هذه هي الخطوة الاولى نحو تطبيع الحالة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية عن طريق ازالة كل بؤر التوتر والصراع . وقد أكدت البرازيل ضرورة الاحترام الصارم للسلامة الاقليمية لانغولا ، جارتها في جنوب الاطلسي ، والانهاء الفوري لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا .

ويؤسفنا أن تظل ممارسة الفصل العنصري البغيضة مستمرة في مسارها السخيف . والبرازيل حكومة وشعبا تتوق إلى اليوم الذي تنضم فيه ناميبيا إلى مجتمع الأمم المستقلة . فالسلم والأمن في تلك المنطقة القريبة منا لا يمكن أن يتحققا الا بالقضاء التام على النظام العنصري المؤسسي البغيض .

وفي الشرق الأوسط ان مشاهد العنف المتكررة التي هزت الرأي العام العالمي تؤكد على أن تقرير المصير للشعب الفلسطيني في أرضه شرط أساسي لحل الأزمة . وتؤكد الحكومة البرازيلية من جديد ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني ، وانسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتمكين جميع دول المنطقة من الوجود في سلم داخل حدود معترف بها دولية . ونحن ، اذ نأخذ هذه الأهداف في الاعتبار ، نواصل تأييدنا لعقد مؤتمر دولي معني بالحالة في الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

وتنظر البرازيل بقلق إلى التوقف التام الواضح في تقدم السلم في امريكا الوسطى ، ولا يمكن انكار أن اتفاق اسكيبولاس قد أسهم في تخفيف حدة التوتر وان الآمال قد بزغت باتفاق سابوا ، الا أن تواتر الأحداث في مناطق التوتر وما أصاب عملية الحوار والتفاهم من شلل ، نأمل أن يكون مؤقتا ، إنما يولدان شعورا بانعدام الثقة فيما يتعلق بمستقبل امريكا الوسطى . والبرازيل - بوصفها عضوا في فريق الدعم التابع لمجموعة كونتادورا - يحدوها الأمل في أن يسود مناخ دولي أقل حدة يمكن أن يجعل من الأيسر على بلدان المنطقة التوصل إلى تحقيق هدفيها ، هدفي السلم والتنمية .

بالرغم من احراز تقدم على الساحة السياسية ووجود بوادر لمستقبل خال من الحرب وملتزم التزاما حقيقيا بتحقيق سلم دائم فلا تزال الحالة الاقتصادية الدولية تبعث القلق في أنفسنا وتتحدى عقولنا .

ففي الغالبية العظمى من البلدان النامية الأعضاء في هذه المنظمة لا تزال الحقائق الأليمة تستصرخنا لاتخاذ قرارات خلاقة من شأنها كسر الجمود الذي يجعل تلك البلدان على شفا الانهيار . وعلينا ألا نواصل خداع بعضنا بعضا بالمفاهيم والعبارات

البلاغية المنمقة . فقد حان الوقت لأن نعترف صراحة بأن عدم الاستقرار القوي إنما يقوض أسس التعاون الاقتصادي الدولي .

لقد انقضى قرابة نصف قرن منذ أعلنا أنفسنا بوصفنا أمما متحدة ، وتعهدنا بأن نتبع مجموعة مشتركة من المثل العليا من بينها محاربة البؤس والجوع . وقد كان من بين التزاماتنا الالتزام بوقف تدهور أسمى قيم حضاراتنا بغض النظر عن الأصول والمعتقدات . فما الذي حدث لنا ؟ وهل أصبحنا أقل اتحادا الآن مما كنا عليه آنذاك ؟

ليس علينا إلا أن نلقي نظرة على هذه الجمعية ، ونحن نجتمع للسنة الثالثة والأربعين على التوالي ، لكي نرى اننا أمم تتشاطر مبادئ ومثلا عالمية مشتركة ولئن جرفتنا الأعمال العدائية في الحرب العالمية الثانية إلى أعمق الأعماق الخفية للخراب والدمار ، فإن البذور التي بذرت في سان فرانسيسكو أتت بثمارها في الأمريكتين وفي آسيا وفي افريقيا - وفي الشرق الأوسط - في أرجاء العالم أجمع . فها نحن نرى تلك الأمم ، التي وجدت نفسها منذ خمسين عاما مضت في معسكرين متجابهين في ساحة القتال ، متحدة اليوم هنا ، وها هي متحدة في هذا المكان ذاته ، تلك الأمم التي حققت ، في السنوات التي تلت ذلك ، استقلالها الذي يعد إلى قدر كبير ثمرة نفس بذور الديمقراطية التي بذرت في سان فرانسيسكو .

فهل نحن أقل اتحادا مما كنا عليه فيما مضى ؟ كلا ، فنحن أكثر وحدة من أي وقت مضى ، لكنا لسنا متحدين بالقدر الذي نود أن نكون عليه في المستقبل .

لذا ، من المحزن أن نلاحظ أننا - الأخوة الأمريكيين والآسيويين والأفارقة - لا نزال نعاني من نفس الدمار ونفس الأهوال التي عانى منها أجدادنا أشد المعاناة - فلئن كنا قد تخلصنا من الحروب فما زلنا غير قادرين على القضاء على الجوع الذي ينتشر على نحو وبائي في جيوب أرجاء القارات ، ويخجلنا أيما خجل أن نرى أن الجوع مازال موجودا بالقرب من أكثر المجتمعات التي خبرها الانسان ثراء بل داخل تلك المجتمعات ذاتها .

لا بد أن هناك خطأ رهيبا للغاية . فقد انخفض المتوسط السنوي لمعدل النمو الحقيقي للانتاج في البلدان النامية من ٥,٥ في المائة في السبعينات إلى معدل يصل متوسطه إلى أقل من ٣ في المائة في الثمانينات . كما تقلص نصيب البلدان النامية في اقتصادات السوق المتقدمة من ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٩ في المائة في عام ١٩٨٧ ، بينما ارتفع نصيب البلدان المتقدمة النمو من ٦٣ في المائة إلى ٧١ في المائة في نفس الفترة . وبالمعدلات الحقيقية تعاني مشاركة البلدان النامية في الصادرات العالمية من نقص يقدر بحوالي ٢٥ في المائة في الفترة الواقعة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٨٦ . ولا بد أن يوجد خطأ رهيب عندما يلاحظ المرء أنه - نظرا لعبء المديونية الخارجية - يتعين على البلدان النامية أن تحول إلى الخارج جزءا كبيرا من المواد التي هي في أمس الحاجة اليها لتنميتها الاقتصادية .

ولقد نجحت البرازيل في الأشهر القليلة الماضية في أن تتوصل مع دائنيها على المستوى الخاص والحكومي إلى اتفاق شامل على اعادة جدولة دينها الخارجي . لذا ، إننا ندرك تمام الإدراك الأعباء التي تثقل كاهل اقتصادنا . ولهذا فإننا على اقتناع فإننا لن نتمكن من تقليل أسعار الفائدة وتحسين دلائل مستقبل التجارة في البلدان المدينة إلاّ اذا ما قامت البلدان المتقدمة النمو بتبني سياسات سليمة .

ومما يدعو إلى الأسف أن السياسة المتقلبة لأسعار الفائدة على الصعيد الدولي قد عاقت في السنوات الأخيرة عملية التنمية الاقتصادية لجيل بأكمله . لقد أدت هذه السياسة إلى جعل التجارة الدولية مصدرا تكميليا للأموال الاحتياطية المطلوبة لمجرد خدمة الديون الخارجية التي تنطوي على آثار ضارة واضحة على عملية توسع قدرة اقتصاداتنا على الاستيراد ، بل وحتى على عملية الابقاء على قدرتها الحالية .

ومما زاد من تفاقم هذه الحالة المحزنة مجموعة القيود المتماثلة المفروضة بشكل رأسي من أعلى إلى أسفل . ولا يمكن للمقترحات المغلّفة بعبارات ملطفة ، "كالقيود الطوعية على الصادرات" . أن تخفي صيغ الحمائية والنهب القديمة التي كان يسوقها المتجارون فيما مضى ، وهي صيغ تكمن دائما في جذور حالة الانتكاس الاقتصادي الخطيرة التي تهز الاقتصاد الدولي في القرن الحالي .

ويحدونا الأمل في أن تؤدي المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجرى حاليا في نطاق مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") الى تمكين التجارة الدولية من أن تدخل في دورة جديدة من التوسع على أساس يتسم بقدر أكبر من العدالة والتوازن . ولا يمكننا أن نقبل الاستناد إلى مفهوم التجارة دون حدود لحرمان بلدان العالم الثالث من المعاملة الخاصة والتفاضلية التي يجب أن تحصل عليها . كما أننا لا يمكننا التسليم بأن في وسع البلدان المتقدمة النمو أن تتجاهل الالتزامات التي تعهدت بها رسميا عند بدء جولة اوروغواي وتطالب بتنازلات من البلدان النامية مقابل تخليها عن التدابير الحمائية .

وعلاوة على ذلك ، ينبغي التسليم أيضا بأن المبادرات التشريعية التي اتخذت في بعض البلدان التجارية الرئيسية هي في جوهرها تعادي بوضوح ليس فقط التجارة الدولية ، بل أيضا القدرة العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية . ويواجه بلدي الآن على سبيل المثال خطر الانتقام التجاري ، لأننا قمنا ببساطة - وفقا للقانون الدولي وطبقا لنص وروح الاتفاقات التي انضممنا إليها - بتشجيع عمليات البحث والتطوير في مجال المنتجات الصيدلية في بلدنا . لقد فوجئنا برؤية الانتهاك من جانب واحد لقواعد التجارة الدولية والقانون الدولي الثابتة والقابلة للتنبؤ .

وعلى ذلك ، فإن الظروف تبدو الآن مؤاتية لأن تستجيب الجمعية العامة للنداء الذي وجهه الرئيس في كلمته الافتتاحية من أجل إعادة بدء عملية الحوار بين الشمال والجنوب على أساس فعّال وواقعي وبنّاء ، دون اللجوء إلى العبارات الطنانة أو الاتهامات المضادة ودون تجاهل للاحباطات الكبيرة التي انطوت عليها هذه العملية حتى الآن .

إن الجمعية العامة تجتمع الآن في لحظة مؤاتية لتغيير مسار التاريخ وتوجيهه في اتجاهات أكثر أمنا ، ولتكثيف التقدم المحرز في ميادين السلم ، وتسوية المنازعات وتحقيق نزع السلاح ، وإعادة تقييم وإنعاش التعاون الاقتصادي الدولي الذي شابه الضعف بالفعل .

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لتوقيع الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ومن الأمور المأساوية أننا لا نزال عاجزين عن أن نصل معا إلى تسوية للمشاكل التي تؤثر على مناطق شاسعة من العالم ، كما تؤثر على أبسط حقوق الانسان : الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في المأوى والحق في الغذاء والحق في العمل ، وهي حقوق تكفل في مجموعها تنمية الشعوب وتحقيق رفاهتها .

ولئن كانت بشائر الأمل قد أخذت تلوح في أفق عالمنا فيما يتعلق بمهمة بناء السلم ، فإن النضال من أجل التنمية لا يزال يواجه ظلاما محبطا . لقد قيل إن التنمية هي الاسم الجديد للسلم . ولو صح هذا فإنه لا يمكن لهذه الجمعية العامة أن تعجز عن أن ترقى إلى مستوى تحديات عصرنا وتستجيب إلى النداءات العاجلة من أجل تحقيق العدالة والكرامة* .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ واستؤنفت الساعة ١١/٠٥

خطاب السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب السيد رئيس الولايات المتحدة الامريكية .

اصطحب السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة يشرفني أن ارحب بسعادة السيد رونالد ريغان في الامم المتحدة وأدعوه إلى إلقاء خطابه في الجمعية العامة .

الرئيس ريغان (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في النصف الآخر من العالم بعيدا عن هذا المكان الذي ينعم بالسلم ، بدأت تخفت للمرة الاولى في التاريخ القريب أصوات إطلاق النار وتتناقص أعمال القتل وإراقة الدماء في صراعين رهيبين . فبعد أن أضيفت إلى قائمة الفظائع التي يرتكبها الإنسان أسماء مثل حلبجة وميدان شهر وسبين بولداك ، بات هناك أمل في أن يعم السلم الخليج الفارسي وافغانستان .

وينطبق الامر نفسه على المرتفعات والمدن الساحلية في الجنوب الافريقي التي عانت من حروب اهلية واحتلال قوات أجنبية لها حيث نستمع إلى حديث السلام في انغولا المعذبة . وعلى بعد ستة آلاف وخمسمائة ميل شرقا ، أي في كمبوديا ، في الجنوب الشرقي من آسيا ، هناك الآن أمل في تحقيق التسوية والتخلص من قوات الاحتلال الفييتنامية . وأخيرا ، وفي هذا النصف من الكرة الارضية كان ثلث شعوب أمريكا اللاتينية فقط يعيش في ظل حكم ديمقراطي منذ ١٢ عاما ، أما الآن فإن ٩٠ في المائة من تلك الشعوب ينعمون بذلك ، وبخاصة في أمريكا الوسطى ، حيث كانت دول مثل السلفادور تهددتها في وقت من الاوقات الفوضى على أيدي فرق الموت وشبح الحكم الشمولي ، باتت تلك الدول تأمل الآن في تحقيق الحكم الذاتي والنمو الاقتصادي .

وهناك تغيّر آخر يمكن - إذا ما استمر - أن يُعدّ من أهم المنجزات في تاريخنا ، تغيّر يمكن أن يسبب هزّ الرؤوس عجبا ، قد بدأ يأخذ مجراه ، وهو تغيّر

يمثّل منبع توترات فترة ما بعد الحرب ويتعلق بالحلم الذي بدا في وقت ما مستحيل التحقق : حلم إنهاء الآفتين اللتين تتهددان عصرنا ، آفة الشمولية ، وآفة الحرب النووية العالمية .

فلأول مرة ، ظهرت علامات تشير إلى أن الخلافات بين الشرق والغرب - وهي خلافات جوهرية تتعلق بقضايا اخلاقية هامة تنصب على ما للفرد الإنساني من قيمة وعلى ما إذا كان ينبغي أن تتحكم الحكومات في الشعوب أو أن تكون الشعوب هي التي تسيطر على الحكومات - قد بدأت تخف حدّتها إلى درجة لم تقتصر على انسحاب القوات من أماكن كأفغانستان فحسب ، بل وباتت تشمل التكلم في الشرق عن الإصلاح والمزيد من حرية الصحافة والتجمع والعبادة . نعم ، لا تزال هناك خلافات أساسية ، لكن إذا ما كان الكلام عن الإصلاح أكثر من مجرد كلام ، وتحول إلى فعل ، فإنه لن يكون هناك احتمال بأن نشهد عصرا جديدا في العلاقات السوفياتية - الأمريكية فحسب بل وأن نشهد عصرا جديدا من السلام العالمي ، لأنه يمكن لهذا الإصلاح أن يجلب السلام . فالتاريخ يعلمنا ما ظلت بلادي مؤمنة به ، وهو أنه حيثما كان هناك احترام لحقوق الإنسان ، ابتعد شبح الحرب . لأن الشعوب ليست هي التي تشن الحروب ، بل الحكومات .

أنا أقف على هذه المنصة إذن في لحظة من لحظات الأمل ، لا بالنسبة لشعبي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، فحسب ، بل ولكل شعوب العالم ، في تحقيق حلم السلام بين الأمم ، وهو الحلم الذي بدا منه وجود الأمم المتحدة . فنتيجة لهذه التغيرات ، تحديدا ، بات بوسع الأمم المتحدة اليوم أن تعيش ، وتتنفس ، وتعمل ، بشكل لم يتح لها من قبل .

وبالفعل فقد أثبتم ، يا سيادة الأمين العام ، من خلال مثابرتكم وصبركم وإرادتكم التي لا تلين في العمل من أجل تحقيق السلم في أفغانستان ، والخليج الفارسي ، مدى أهمية الأمم المتحدة . ونحن نحييكم على هذه الانجازات .

في جنيف ، في هذه اللحظة ذاتها ، تجري مفاوضات عديدة بما في ذلك مفاوضات متعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح ، ومفاوضات ثنائية حول عدد من القضايا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية . ويتضمن جدول أعمال تلك المفاوضات

التي يجري بعضها تحت إشراف الأمم المتحدة تحديد الأسلحة والأسلحة الهجومية الاستراتيجية والدفاع الاستراتيجي والفضاء والتجارب النووية والأسلحة والأسلحة الكيميائية التي بدأنا نشهد مدى إلحاحية التباحث بشأنها من جديد في الآونة الأخيرة .

فالمفاوضون مشغولون ، وقد اضطلعوا في السنوات القليلة الماضية بما هو أكثر من ممارسة أكاديمية . فهناك حركة ، وقد أدى عملهم إلى كسر الجمود . ومؤخرا ، عندما وقّعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اتفاق الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى ، تسنى القضاء على فئة كاملة من القذائف النووية لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لأول مرة في التاريخ . ولا يزال التقدم مستمرا في المفاوضات المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية تخفيضات ضخمة والقيام بتحقيق فعّال ، وستبدأ المحادثات قريبا بشأن خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا .

واعتقادي أن السبب في كل ذلك يعود إلى جنيف ، إلى القصر الصغير الذي يطل على البحيرة الذي أجريت فيه أول حديث من المحادثات العديدة التي اتسمت بالصراحة والود مع الأمين العام للاتحاد السوفياتي . لقد قلت في الاجتماع الأول في جنيف إن هذا لقاء فريد بين شعبين يمتلكان القدرة لبدء حرب عالمية ثالثة أو عصر جديد من السلم بين الأمم . وقلت أيضا أن مؤتمرات السلم ومفاوضات الأسلحة والاقتراحات الخاصة بالمعاهدات لا يمكن أن يكون لها أي مغزى ما لم تشكل جزء من سياق أوسع نطاقا نسعى فيه إلى استكشاف الخلافات العميقة القائمة بيننا وحسمها . وقلت للسيد غورباتشوف حينئذ ، كما قلت لهذه الجمعية من قبل ، ان الأمم لا تنعدم ثقتها ببعضها البعض لأنها مسلحة بل تتسلح لأنها منعدمة الثقة في بعضها البعض .

في ذلك المكان ، بالقرب من تلك البحيرة الهادئة في سويسرا المحايدة ، بدأنا ، أنا والسيد غورباتشوف ، علاقة جديدة لم تقم على قضية تحديد الأسلحة فحسب ، بل على جدول أعمال أوسع حول خلافاتنا الأعمق ، وحقوق الإنسان ، والصراعات الاقليمية ، والتبادلات الثنائية فيما بين شعبينا . وحتى فيما يتعلق بقضية تحديد الأسلحة ذاتها ، اتفقنا على أن نتخطى الماضي وأن نسعى لا إلى إبرام معاهدات تسمح بمستويات

أعلى من صنع الاسلحة بل إلى اتفاقات ثورية أدت بالفعل إلى تخفيض فئة بأكملها من الاسلحة النووية والقضاء عليها .

ولقد أسفر ذلك اللقاء الذي جرى في ذلك الصباح في جنيف عن نتائج تتجسد في معاهدة الحد من الاسلحة النووية المتوسطة المدى ، وزيارتي الاخيرة إلى موسكو ، والفرصة التي اتيحت لي للقاء المواطنين والمنشقين السوفيات والتحدث عن حقوق الإنسان ، والتحدث إلى الشباب في الاتحاد السوفياتي في تلال لينين في موسكو عن روعة وعظمة حرية الإنسان . ونحن نشهد الآن نتائج ذلك الاجتماع الذي جرى في جنيف متمثلة في مؤتمرات السلام التي تعقد حاليا في جميع أرجاء العالم بشأن الصراعات الاقليمية وفي عمل الامم المتحدة هنا في نيويورك وفي جنيف أيضا .

إلا أن التاريخ يعلمنا أن نتوخى الحذر . والواقع أن ذلك البناء الذي بدأ في جنيف وأدى إلى نتائج هامة كاتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، ومفاوضات إيران والعراق ، يعتبر صرحا لحلم سلام خاب في زمن سابق . لقد كان قصر الامم مقرا لعصبة الامم التي كانت بمثابة رمز لإنهاء كل الحروب . ومع ذلك ، فإن تلك المؤسسة وهدفها النبيل انتهيا بنشوب الحرب العالمية الثانية لأن فرصة السلام لم تستغل في الثلاثينيات من قبل دول العالم ولأن الإنسانية لم تجد لديها الشجاعة اللازمة لعزل المعتدين ورفض خطط الحكومات التي تخدم الدول لا الشعوب .

إننا هنا اليوم مصممون على ألا تلقى الامم المتحدة مصيرا كهذا ؛ مصممون على أن تنجح الامم المتحدة ، وأن تخدم قضية السلام من أجل الانسانية .

ولذا فإننا ندرك أن احتمال الفشل حقيقي ، حتى في وقت الامل هذا . غير أن هذا لا يثبط هممنا ، بل هو يحفزنا الى السير قدما ، لان الاخطار جسيمة . فهل نتخاذل الآن ونفشل فنجلب على أنفسنا سخط الاجيال القادمة العادل ؟ أم نواصل جهود مؤسسي هذه المنظمة حتى نشهد الحرية وقد ترسخت ، والبشرية وقد عادت لا تعرف الحرب ، وهذا المكان - هذا المحفل - وقد أصبح بحق "آخر ميدان للقتال يعرفه العالم" .

إننا عازمون على تحقيق ذلك ، ولذا فإننا ننتقل الآن الى جدول أعمال السلام . ولنبدأ بالحديث عن أمر كان يشغل بالي عندما التقيت بالسيد غورباتشوف في الكرملين ، كما كان يشغل أذهان المواطنين السوفيات الذين التقيت بهم في موسكو ؛ وهو قضية أعرف أنها أيضا ذات أهمية مباشرة لاعضاء هذه الجمعية ، الذين سيحتفلون هذا الخريف بالذكرى الاربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن هذا الإعلان يقول بوضوح إن أولئك الذين ينشدون السلام يجازفون أخطر مجازفة إذا نسوا أن السلام يقوم على أساس واحد ، هو "احترام الحقوق غير القابلة للتصرف لكل أعضاء الاسرة البشرية" . وفي قرن تنكر فيه الحكومات الشمولية حقوق الإنسان على نطاق لم يشهد له التاريخ مثيلا ، فإذا بالملايين العديدة يفرض عليها الموت جوعا عن عمد ، أو تباد كجزء من سياسة الدولة ، مسجلة تاريخا وصف بأنه تاريخ الدم والغباء والاسلاك الشائكة - في مثل هذا القرن لا يكاد يوجد مجال للتساؤل عن سبب عجزنا عن إدراك السلام .

فلنحاول إذن أن نفهم . إذا كنا نريد السلام ، فعلينا أن نسلم بالحقوق الاولية لرفاقنا من بني البشر ، في أرضنا وفي غير أرضنا ؛ إذا كنا نريد السلام فلا بد أن يتوقف امتهان روح الانسان تحت الاقدام . فحقوق الانسان ليست لبعض الناس ، بعض الوقت ، وإنما هي ، كما يقرر إعلانها العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٩٤٨ ، "لكل الشعوب ولكل الامم" في كل الاوقات .

إن هذا الاحترام لحقوق الانسان بوصفه أساس السلام هو جوهر الامم المتحدة . إن أولئك الذين يموتون جوعا في اثيوبيا ، والذين يموتون بين الاكراد ، والذين يعانون الظلم العنصري في جنوب افريقيا ، وأولئك الذين لا يستطيعون أن يتكلموا أو يكتبوا بحرية في الاتحاد السوفياتي ، والذين لا يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية في أوكرانيا ، والذين يناضلون من أجل الحياة والحرية في الزوارق في بحر الصين الجنوبي ، والذين لا يباح لهم النشر أو التجمع في ماناغوا - كل أولئك يمثلون ما هو أكثر من مجرد بند في جدول أعمالكم ، ولا بد أن يكون أمرهم هو الشاغل الاول ، والقضية التي تعلو على كل القضايا ، فعندما لا تحظى قضايا حقوق الانسان بالاولوية العليا في الامم المتحدة ، ولا يلقى الإعلان العالمي لحقوق الانسان كل الاحترام في هذه القاعات والاجتماعات ، عندئذ تغدو مصداقية هذه المنظمة نفسها في خطر ، ويضحى الغرض الاساسي من وجودها مثار تساؤل .

لهذا عندما تحرز حقوق الإنسان تقدما تزداد الامم المتحدة قوة ، وتسعد الولايات المتحدة بذلك . وعلى سبيل المثال ، فإنه بعد جهد استمر عامين بقيادة الولايات المتحدة ، اتخذت لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة خطوة كبرى نحو القضاء على المعايير المزدوجة والاستخفاف الذي اتسم به قدر مفرط من ماضيها ، فعلى مدى سنوات طوال ، ظلت كوبا ، التي تنتهك حقوق مواطنيها انتهاكا صارخا ، بمنأى عن اللوم في الامم المتحدة ، بل وعن مجرد فحص ممارساتها . ولكن كوبا استجابت هذا العام للضغط الذي أثارته لجنة حقوق الانسان ، فقبلت التحقيق في إساءاتها في مجال حقوق الانسان . وقد شرع فيدل كاسترو بالفعل في إطلاق سراح بعض المسجونين السياسيين ، وفي تحسين أحوال السجن ، وقبول وجود مجموعة وطنية صغيرة مستقلة معنية بحقوق الانسان .

ولا بد من عمل المزيد ، وعلى الامم المتحدة ألا تأخذها هوادة أو تساهل في السعي لتحقيق التغيير في كوبا وفي غيرها . ولا بد أن نعمل على حماية الإعلان العالمي ذاته من الإهدار بفصول مشابهة للقرار الذي دمغ الصهيونية بالعنصرية . إن احترام

حقوق الانسان هو المهمة الاولى والاساسية لهذه الهيئة ، وهو الالتزام الاولي لاعضائها . والحق اننا حيثما أدرنا البصر في عالم اليوم وجدنا وعيا جديدا وتعليقا متزايدا بحقوق الانسان . فالشعب العالمي يتحد : وثمة جماعات جديدة وائتلافات جديدة تتشكل - ائتلافات ترصد أعمال الحكومات وتعمل ضد التمييز وتناضل ضد القمع الديني أو السياسي أو السجن غير القانوني أو التعذيب أو الإعدام . وكما قال لي الذين تحدثت إليهم في سبازو هاوس في حزيران/يونيه الماضي : فإن هذه الحركات تحدث اختلافا ملموسا .

وإذ ننتقل الآن الى النزاعات الاقليمية ، فإننا نشعر مرة أخرى بفورة الأمل . ففي حرب الخليج بين ايران والعراق - وهي من أكثر الصراعات دموية منذ الحرب العالمية الثانية - تحقق لنا وقف إطلاق النار . وإن تصميم الامم المتحالفة وحزمها في الابقاء على الخليج الفارسي مفتوحا أمام الملاحة الدولية لم يؤد الى إعلاء حكم القانون فحسب ، بل إنه ساعد كذلك على منع انتشار النزاع ، وأرسى الاساس لإقامة السلام . وبالمثل ، فإن القرار الحاسم الذي اتخذه مجلس الامن في تموز/يوليه منذ عام مضى قد أصبح أساسا لخليج يسوده السلام . فلتنته هذه الحرب التي لا منتصر فيها ولا مغلوب ، وإنما ضحايا فقط - فلتنته هذه الحرب ولتتعاون ايران والعراق مع الامين العام ومجلس الامن في تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . وليحل السلام .

وننتقل الى منطقة أخرى . وأذكر أنني عندما خاطبت الجمعية العامة للامم المتحدة لأول مرة عام ١٩٨٣ ، كان اهتمام العالم وقتئذ مركزا على الغزو الوحشي والاحتلال غير الشرعي لأفغانستان . وبعد قرابة تسع سنوات طويلة من الحرب ، أصبحت الغلبة لشجاعة الشعب الافغاني والمناضلين الافغان من أجل الحرية وتصميمهم ، وبدأت نهاية الاحتلال تلوح في الأفق . ففي ١٤ نيسان/ابريل ، وقّع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اتفاقات جنيف ، التي تم التفاوض بشأنها بين باكستان ونظام كابول تحت إشراف الامم المتحدة . ونحن نشجع الاتحاد السوفياتي على استكمال انسحاب قواته في أقرب وقت ممكن ، حتى يتمكن الشعب الافغاني من أن يقرر مستقبله بحرية ودون تدخل خارجي آخر .

وفي جنوب افريقيا أيضا ، نجد أن سنوات الدبلوماسية الصبورة والدعم لأولئك الذين ينشدون تقرير المصير في أنغولا قد بدأت تؤتي ثمارها . ونحن نتطلع الى اتفاق بين حكومات أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا يسفر عن انسحاب كامل لجميع القوات الأجنبية - وللقوات الكوبية بالدرجة الاولى - من أنغولا . ونحن نتطلع أيضا الى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتحقيق هدفنا الثابت منذ وقت طويل لإحراز الاستقلال لناميبيا . كما أننا نواصل تأييدنا لتوافق الآراء المتنامي بين القادة الأفارقة ، الذين يؤمنون أيضا بأنه لا يمكن للصراع في المنطقة أن ينتهي إلا إذا تحقق وفاق وطني داخل أنغولا .

وهناك آمال جديدة بالنسبة لكمبوديا ، وهي أمة نسعى لتحقيق حريتها واستقلالها بنفس القوة التي سعينا بها لتحقيق حرية أفغانستان واستقلالها . ونحن نحث على الإزالة السريعة لكل القوات الفييتنامية ، وعلى التوصل الى تسوية يكون من شأنها أن تحول دون عودة الخمير الحمر الى السلطة ، وأن تسمح بدلا من ذلك ، بانشاء حكومة نيابية حقيقية ؛ حكومة تحترم حقوق شعب كمبوديا احتراما كاملا ، وتنهي المعاناة البشعة التي تحملها هذا الشعب في شجاعة وبلا ضرورة .

وبالنسبة للمناطق الحساسة الاخرى ، فإننا نشيد بجهود الامين العام لإجراء استفتاء في الصحراء الغربية ، ونرى في البحر المتوسط أن إجراء محادثات مباشرة بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين أمر يبشر بأمل كبير في التوصل الى اتفاق بشأن هذه الجزيرة ذات الأمة المنقسمة . ونحن نتطلع أخيرا الى حل سلمي للنزاع العربي - الاسرائيلي ، كما نرى أن الانقسام غير الطبيعي في اوروبا لا يزال يمثل عقبة أساسية في طريق العلاقات السوفياتية الامريكية .

من ثم ففي معظم هذه المجالات ، نجد أنه قد أُحرز تقدم ، ومرة أخرى يسعدنا ذلك . فمنذ بضع سنين لا أكثر ، كانت كل هذه الصراعات وغيرها مشتعلة اشتعالا خطرا غير متحكم فيه . والواقع أن غزو افغانستان وقصور الامم الديمقراطية والمحبة للسلم دون ردع مثل تلك الاحداث بدا أنه أسفر عن مناخ انتشر فيه العدوان كالوباء بين الامم صغيرها وكبيرها ، وهو مناخ لم يشهده العالم منذ الثلاثينات . إلا انه تسنى ، في هذه المرة ، تجنب نشوب الحرب على نطاق أوسع ، وتسنى ذلك لان أمم العالم الحرة والمحبة للسلم استعادت عزيمتها وقوة إرادتها . والآن تقدم الامم المتحدة مساعدة قيمة في جعل ذلك الوباء ينحسر .

ولأننا عقدنا العزم على أن يستمر ذلك أكون مخلا بواجبي إذا لم أشر هنا الى الاستثناء الوحيد الخارج على مسار التقدم الجاري في تسوية النزاعات الإقليمية . وأقصد بذلك ، التدهور المستمر لحقوق الإنسان في نيكاراغوا ورفض الصفوة بالغة الصغر التي تحكم تلك الامة أن تفي بالوعود التي قطعتها لشعبها وللمجتمع الدولي بشأن الاخذ بالديمقراطية . فتلك الصفوة - إذ تدعي الثورية - لا تسعى الى أي ثورة حقيقية ؛ فالمصطلح مستخدم هنا لمجرد الخداع ، إخفاء لأقدم وأسوأ رذيلة في الوجود وهي - اشتهاء الانسان الضارب في القدم الى حيازة السلطة على غيره ، وشهوة التحكم في حياة الآخرين وسلب حرياتهم .

وذلك هو السبب في أني كرئيس للجمهورية ، سأواصل حث الكونغرس والشعب الامريكي على الوقوف وراء الذين يقاومون هذه المحاولة التي تنطوي على فرض نظام شمولي على شعب نيكاراغوا ؛ وحث الولايات المتحدة على ان تواصل الوقوف الى جانب من يتهددهم عدوان ذلك النظام على جيرانه في امريكا الوسطى .

وأنا اليوم أدعو الاتحاد السوفياتي ان يبدي ، في امريكا الوسطى ، نفس روح الواقعية البناءة التي أبداها بشأن حالات المنازعات الإقليمية الاخرى ، بأن يساعد على انهاء النزاع في امريكا الوسطى عن طريق وقف تدفق الأسلحة والذخائر ، البالغة قيمتها بلايين الدولارات ، على النظام الساندينستي ، وهو نظام لا يمكن لاهدافه

المتمثلة في التسلط الاقليمي إلا أن تتسبب - رغم انه نظام مقضي عليه في نهاية الأمر - في معاناة فظيعة لشعب تلك المنطقة ويشكل بذلك خطرا على العلاقات السوفياتية - الامريكية ، ما لم تتخذ ضده اجراءات فعالة منذ الآن .

وفيما يتعلق بجدول الأعمال الخاص بخفض الأسلحة ، سبق ان أشرت الى أهمية معاهدة القوات النووية متوسطة المدى والزخم الذي حدث في مجال المحادثات الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية . إن مشروع معاهدة المحادثات الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وثيقة مطولة مليئة بلغة كثيرة التحفظات تعين الأجزاء موضوع الخلاف بين الجانبين . لكن فقرات تلك اللغة تناقصت في جنيف خلال هذا الصيف ؛ وبات هناك الكثير مما يدعو الى الاعتقاد بأن هذه العملية سوف تستمر . وفي حين اعلن هذه الجمعية أنه من المشكوك فيه للغاية ان يتسنى انجاز مثل تلك المعاهدة خلال بضعة أشهر ، يمكنني أن أقول لكم أن هناك إمكانية ، بل أكثر من إمكانية ، لإنجاز ذلك خلال عام واحد من الآن . إلا أننا لسنا مقيدين بموعد محدد لذلك . فعدم التوصل الى اتفاق أفضل لدينا من التوصل الى اتفاق سيء . والولايات المتحدة ما زالت متفائلة ونحن نعترف بروح التعاون التي أبداها الاتحاد السوفياتي في هذه المفاوضات ، كما نتطلع الى سريان تلك الروح على شواغلنا فيما يتعلق باحترام الاتفاقات القائمة .

كما ان مناقشاتنا بشأن التجارب النووية ، والدفاع ، والفضاء كانت مفيدة هي أيضا . إلا أني أود هنا أن أؤكد للجمعية العامة أن قدرا كبيرا من زخم مفاوضات الحد من الأسلحة النووية راجع الى التقدم التكنولوجي ذاته ، لا سيما فيما يتعلق بأهمية المنظومات الدفاعية ذات القواعد الفضائية . وأعتقد أن إصرار الولايات المتحدة على إجراء البحوث واستحداث ووزع مثل تلك المنظومات الدفاعية عندما تصبح مهيأة لذلك ، وهي منظومات هدفها تدمير القذائف لا قتل الناس - يرجع إليه قدر كبير من التقدم الذي أحرز خلال السنوات الأخيرة في جنيف . ففي وجود تلك المنظومات سينشأ وضع يتاح فيه لأول مرة للدول الكبرى ألا تجد أنفسها مواجهة بخيار واحد هو الرد الانتقام الساحق على أي هجوم يقع عن طريق الخطأ أو يصدر عن مجنون ما في مكان ما ،

بل - سيكون لديها - بدلا من ذلك - خيار أكثر تماشيا مع ما يمليه العقل هو الاحتماء بدرع من الهجوم ، بدلا من الرد الانتقامي عليه . وهكذا فإنه كلما ازدادت فعالية المنظومات الدفاعية ، تضاءل خطر وقيمة الترسانات الهجومية المتعاظمة . وتشير التقارير التي تلقيتها مؤخرا في المكتب البيضاوي الى أن التقدم المحرز صوب انجاز مثل هذه المنظومات قد يكون أسرع وأقل تكلفة بكثير مما كنا نتصور في البداية . ولذا فإن الولايات المتحدة تؤكد من جديد ، اليوم ، تمسكها بمبادرة الدفاع الاستراتيجي وبعرضها الذي قدمته بشأن اشتراك الاخرين في منافع الدفاعات الاستراتيجية .

إلا أنه في حين يعد التقدم المحرز في المجالين الدبلوماسي والتكنولوجي ، بانقشاع سحابة الرعب النووي البشعة التي عشنا تحتها في عصر ما بعد الحرب ، يظهر خطر مرعب آخر في هذه اللحظة ذاتها متهددا العالم بعد أن ظن العالم انه خطر زال من زمن بعيد . فهو خطر يطبق علينا من ماضي سحيق دفناه ، من الخنادق المليئة بالاشباح ، والوجوه الشاحبة لملايين من ماتوا في صراع من أشد الصراعات افتقارا للإنسانية في التاريخ .

إن ذلك هو خطر الغازات السامة ؛ والحرب الكيميائية ؛ وما يترتب عليهما من رعب وفظاعات ، ونحن ندينه . إن استخدام الاسلحة الكيميائية في الحرب الإيرانية العراقية ، فوق ما سببه من خسائر في الارواح ، يتهدد أسس أشكال الحظر المعنوية والقانونية التي حالت دون استخدام هذه الاسلحة منذ الحرب العالمية الاولى . فلنجعل هذه المأساة تحثنا على التأكيد من جديد على بروتوكول جنيف الذي يُحرم استخدام الاسلحة الكيميائية . وإني لادعو الدول الموقعة على هذا البروتوكول ، فضلا عن الدول الاخرى المعنية ؛ الى عقد مؤتمر للنظر في الاجراءات التي يمكننا أن نتخذها معا لنوقف ونعكس مسار وتضاؤل فعالية تلك المعاهدة على هذا النحو الجسيم . إننا نحث جميع الامم على أن تتعاون من أجل التفاوض بشأن الحظر الشامل الحقيقي ، والقابل للتحقق ، للاسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف .

إنه من المحتم على كل الأمم المتحضرة أن تحرم نهائيا والى الأبد استخدام الحرب الكيميائية وحرب الغازات على أساس شامل وقابل للتحقق .

وختاما ، يجب أن نضاعف جهودنا لوقف انتشار المزيد من الأسلحة النووية في العالم . إن انتشار الأسلحة الأخرى التي تعتمد على التكنولوجيا العليا ، كالقذائف التسيارية ، قد بلغ أبعادا كوكبية أدت الى تفاقم النزاعات الإقليمية بطرق يمكن أن تكون لها آثار عالمية . وعدد الموردين المحتملين يتزايد بمعدل مفزع ، ويجب بذل المزيد من الجهود لوقف انتشار هذه الأسلحة . ولقد كان هذا الأمر موضوع المناقشة في الاسبوع الماضي بين الوزير شولتز ووزير الخارجية شفرنادزه . وسوف تبدأ المحادثات بين الخبراء الامريكيين والسوفيات اليوم بشأن هذه المسألة ، ونأمل أن تبذل الجهود المتعددة الأطراف لتجنب تحول مناطق التوتر ، كالشرق الأوسط ، الى ميادين قتال مميتة على نحو أبشع مما هي عليه الآن .

ونحن ، في معظم هذه المجالات لا نجد تقدما فحسب ، وإنما أيضا إمكانية تعاظم الدور الحيوي الذي تؤديه الجهود والمؤسسات متعددة الأطراف ، كالامم المتحدة . ولذلك ، يجب على الامم المتحدة أن تواصل الآن ، بأكثر من أي وقت مضى ، عملية زيادة فعاليتها عن طريق إصلاحات الميزانية والإصلاح البرنامجي . والامم المتحدة قد بدأت بالفعل في وضع التدابير الشاملة المؤثرة من حيث تخفيض الموظفين ، وإقرار الميزانية بتوافق الآراء ، ووضع أولويات للبرامج . إن هذه الاجراءات مهمة جدا . ولقد أتاح لي التقدم المحرز في مجال الإصلاحات رفع الحظر عن الأموال المحتجزة بموجب القيود التي فرضها الكونغرس . وأتوقع أن يستمر برنامج الاصلاح وأن يتواصل رفع الحظر عن المزيد من الأموال في السنة المالية الجديدة .

واسمحوا لي هنا أن أهنئ الامم المتحدة على العمل الذي أنجزته في ثلاثة من مجالات اهتمامنا الخاص . فأولا يجب أن يستمر كفاحنا ضد آفة الإرهاب ، والارهاب الذي تتبناه الدول ؛ ويجب أن نقضي أيضا على آفة أسر الرهائن . وثانيا يعتبر العمل الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية من حيث تنسيق البحوث المضطلع بها في مجال مرض

الإيدز وتطويرها عملا حيويا للغاية ، ويجب مضاعفة كافة الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال . إن أزمة الإيدز خطيرة ويجب ان نتحد لمواجهتها .

كما أن أزمة المخدرات أزمة خطيرة أيضا . ونحن الآن بصدد إبرام اتفاقية بشأن مكافحة الإتجار في المخدرات . وسيتحقق إنجاز هذه المعاهدة الهامة في كانون الأول/ديسمبر . وإني على ثقة من أن الامم المتحدة ستضع برامج أخرى حاسمة لمكافحة المخدرات في أعقاب هذه المعاهدة . إن الشعب الامريكي يساوره بالغ القلق ويشعر بالغضب الشديد بشأن هذه المسألة . إننا لن نتسامح مع تجار المخدرات ونعني بذلك أننا سنعلن الحرب عليهم ونعتقد بأن هذه هي الحرب الوحيدة التي يمكن للامم المتحدة أن تؤيدها بل وتشارك فيها .

نعم ، إن الأمم المتحدة مكان أفضل مما كانت عليه منذ ثمانية أعوام - وكذلك العالم . ولكن قضية الاصلاح الحقيقية في الأمم المتحدة لا تقتصر على التحسينات المالية والادارية بل تشتمل أيضا على نوع أعلى من الاصلاح - الاصلاح الفكري والفلسفي ، اصلاح الآراء القديمة بشأن الصلة بين الفرد والدولة .

وعلى سبيل المثال حدثت تطورات قليلة أكثر تشجيعا للولايات المتحدة من الدورة الاستثنائية التي عقدتها هذه الهيئة بشأن افريقيا منذ عامين ونصف العام - وهي دورة اتحد فيها أعضاء الأمم المتحدة في الدعوة إلى إعطاء حوافز للسوق الحرة والتقليل من القيود التي تفرضها الدولة بغية حفز التنمية الاقتصادية .

وفي أحد الاجتماعات الدولية الأولى التي حضرتها أثناء فترة رئاستي ، في كانكون بالمكسيك ، قلت إن التاريخ يوضح مراراً وتكرارا ، في مكان بعد آخر ، أن النمو الاقتصادي والتقدم الانساني يخطوان خطواتهما الكبرى في البلدان التي تشجع الحرية الاقتصادية ؛ وأن الأفراد الفلاحين والعمال والملاك والتجار والمديرين هم قلب وروح التنمية . ثقوا بهم ، لأنه عندما يسمح لهم بأن يبدعوا ويبنوا ، وعندما تكون لهم مصلحة شخصية في تقرير السياسات الاقتصادية والاستفادة من نجاحها ، تصبح المجتمعات أكثر دينامية وازدهارا وتقدمية وحرية . ونحن نؤمن بالحرية ؛ ونعلم أنها تنجح .

هذا هو الدرس الأكيد لفترة ما بعد الحرب : ان الحرية ناجحة ؛ وأكثر من ذلك أن الحرية والسلم مترابطان . في كل عام يمر وفي كل مكان في العالم يتأكد هذا الدرس - من جمهورية الصين الشعبية الى الكاميرون ، من بوليفيا الى بوتسوانا ، بل وفي قلعة الماركسية اللينينية ذاتها . لا ، إن بلدي لم يخترع هذا التآزر بين السلم والحرية ، ولكن ، صدقوني إننا لا نفرض أية قيود على التصدير الحر لأكثر من قرنين من تجربتنا في الحرية . إن الأحرار ، الذين تتاح لهم الفرصة الاقتصادية وتحميهم قوانين تحترم كرامة الانسان ، لا ينساقون وراء الحرب أو السيطرة على الآخرين . هنا ، إذن ، يكمن الطريق الى السلم العالمي لكننا نحن الأمريكيين ندعو للحرية ليس فقط لأنها

عملية ومفيدة ولكن أيضا لأنها عادلة وصحيحة أخلاقيا . وهنا أود أن أنوه إلى أنني تكلمت أمام هذه الجمعية أكثر من أسلافي وأن هذه ستكون المناسبة الأخيرة التي سأفعل فيها ذلك . لذلك آمل أيضا أن تسمحوا لي الآن بالإعراب عن بعض الأفكار الختامية .

إن العالم يشهد الآن احتفالا آخر بالتعاون الدولي . ففي الدورة الأوليمبية نشهد دولا تشترك معا في المنافسة في مجال الألعاب الرياضية ، ونشهد شبابا لا يعرفون عن مشاعر الامتعاض التي يشعر بها آباؤهم ، يأتون معا في وحدة .

قالت إحدى شاباتنا الرياضيات ، من أسرة متواضعة ، أن قوتها في الانجاز تستند إلى مصدر آخر من مصادر الثروة . "إننا أغنياء كأسرة" مشيرة بذلك الى الحب الذي حظيت به والقِيَم التي علموها إياها . وآمل أن نجد في أفكار تلك الرياضية الشابة دليلا على إعادة اكتشاف القيم القديمة التي ثبتت قيمتها : قيم مثل الأسرة - وهي أول وأهم وحدة للمجتمع ، وبها تبدأ كل القيم ويبدأ التعلم ، وهي مؤسسة ينبغي الاعتزاز بها وحمايتها - وقيم مثل العمل والمجتمع والحرية والإيمان لأننا هنا نجد السبب الأعمق لقضية حقوق الانسان والسلم العالمي .

وتجربتنا في هذه القارة ، التجربة الأمريكية ، وإن كانت قصيرة ، شهدت شيئا واضحا هو الاصرار على الحفاظ على الحقيقة المقدسة ، وهي الحقيقة التي تكلم عنها أول رئيس لنا ، الأب المؤسس لهذه الدولة ، في أول خطاب ودع فيه الشعب الأمريكي . إنها الحقيقة التي أرجو أن تسمحوا لي بأن اذكرها في هذه الملاحظات الوداعية ، وهي الحقيقة التي يجسدها إعلان الاستقلال : إن قضية الحقوق غير القابلة للتصرف وفكرة كرامة الانسان ، وفكرة سيادة الضمير على الاكراه لا يمكن أن تتحقق إلا في سياق قانون أعلى ولا يمكن أن نتحقق إلا في سياق ما أسماه أحد مؤسسي هذه المنظمة ، وهو الأمين العام داغ همرشولد ، "الاخلاص لشيء أكبر وأسمى من أنفسنا" .

هذه هي الدورة التي لا تنتهي ، الحقيقة النهائية التي يبدو أن الجنس البشري يعود اليها دائما وهي - أن الدين والأخلاق والايمان بشيء أسمى شروط مسبقة للحرية وأن العدالة والسلم داخل أنفسنا هما الخطوة الأولى صوب العدالة والسلم في العالم وعلى مدى العصور .

نعم ، هذا هو مكان مداولات كثيرة ومناقشات جادة ، ومع ذلك لا يسعني إلا أن أشير الآن إلى أن أحد آبائنا المؤسسين - الرجل العظيم الاممي ، بنجامين فرانكلين - قاطع مداولات مؤتمرنا الدستوري لكي يبرز نفس النقطة .

ولا يسعني إلا أن أفكر هذا الصباح في بدايات أخرى - في المكان والزمان اللذين قرأت فيهما هذه العبارة أول مرة "فيطبعون سيوفهم سككا" "وأن شبابكم سيشهدون رؤى وأن كباركم سيحلمون أحلاما" . صباح اليوم أعود بأفكاري إليها التي اعطتني الكثير في الحياة ولكن أهم هبة كانت هي معرفتي أن السعادة والسلوى تكتسبان بالصلاة . إنها أعظم مساعدة كانت لي في رئاستي ، وأذكّر بعبارات لنكولن عندما قال

"لا يمكن إلا لأغبى الرجال التصدي لواجبات المنصب الذي أشغله الآن دون اللجوء إلى وجهة أقوى ، قوة فوق قوة الجميع" .

إنني أفكر هنا فيها وفي آخرين مثلها في تلك المدينة الصغيرة في ايلينوي ، الأشخاص اللطفاء الذين يتسمون بصفات لا يقدرها الأشخاص الذين يشغلون مراكز السلطة . وما كان لأحد منهم أن يتصور أن يشغل صبي من ضفتي نهر روك هذه المكانة الرفيعة وأن تتاح له هذه الفرصة . ولكن لو قيل لهم إن ذلك سيحدث ، فإنني أظن أنهم سيشعرون بشيء من خيبة الأمل لو أنني لم أتكلم هنا عما يعرفونه جيدا : وهو أننا عندما نمل العالم ومتاعبه وعندما نرى أن ايماننا بالإنسانية بدأ يهتز فعندئذ لابد أن نتلمس الراحة وتجديد الروح في مصدر أعمق للحكمة ، أعظم منا نحن أنفسنا .

وهكذا لو أن الأجيال المقبلة قالت إن السلم اقترب من التحقق في زماننا ، وإننا قد بدأنا مواسم جديدة من الحقيقة والعدالة ، فسيكون هذا سببا للزهو . وسيكون هذا سببا للزهو أكبر لو قالوا إننا تمتعنا بقدر من الحكمة مكّننا من أن نعرف أن مداولات القادة الكبار والهيئات الكبيرة ليست سوى مقدمات ؛ وأن الموسيقى العظيمة حقا ، موسيقى الحرية ، والعدالة والسلم ، هي الموسيقى التي تعزف من خلال الإيثار والعمل في صمت لتنفيذ مشيئة خالقنا .

شكرا على كرم ضيافتكم على مر السنين . والآن أودعكم وبارك الله فيكم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الهام الذي أدلى به توا .

أُصطحب السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، من قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد أساموا (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أهنئكم بحرارة نيابة عن غانا حكومة وشعبا وبالاصالة عن نفسي على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . وإنني واثق تماما بأن سعة خبرتكم والمهارات الدبلوماسية التي تتبوؤن بها هذا المنصب الرفيع ستسهم على نحو ملحوظ في أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة .

واسمحوا لي أيضا بأن أشيد بسلفكم سعادة السيد بيتر فلورين ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، على قيادته الممتازة للدورة الأخيرة .

إن التجربة المشتركة التي مرت بها البلدان النامية منذ اجتماع الجمعية العامة قبل عام كانت دون شك صعوبة معالجة مجموعة من المشكلات الاقتصادية البالغة الخطر التي لا تزال تصيبها . ولا تزال الأزمة الاقتصادية التي مضى عليها عقد من الزمان تمسك بتلابيب العالم النامي . والفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا يوم بعد يوم .وبالنسبة للغالبية الساحقة من البشرية ، فإن رؤيا عالم تسوده العدالة الاجتماعية الأكبر ومستوى معيشة أفضل لا تزال سرابا . وبصفة خاصة ، في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى اكتسبت الأزمة الاقتصادية أبعادا مروعة . ورغم اعتماد سياسات للإصلاح الهيكلي من جانب غالبية البلدان الافريقية ، لا تزال افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تعاني من الآثار التراكمية لعوامل عدة ، منها الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ، والتذبذبات المثيرة في أسعار الصرف والتزامات الديون التي تؤدي إلى الشلل .

ومنذ السنوات الخمس الماضية تشغل الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا مركز الصدارة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي مما أدى في عام ١٩٨٦ إلى اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وقد أوضح البرنامج التدابير التي ينبغي انتهاجها على مختلف الأصعدة من أجل وضع حد لانحدار

افريقيا اقتصاديا ووضع القارة مرة أخرى على درب النمو الاقتصادي . إلا أنه بعد انقضاء نصف المدة المخصصة لهذا البرنامج لم يتحسن الأداء الاقتصادي الافريقي تحسنا ملموسا .

ومنذ اعتماد هذا البرنامج ، تقوم غالبية البلدان الافريقية وفاء لالتزاماتها بالتنفيذ الحازم لبرامج معقولة للتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي . وقد يحذو حذوها الكثير من البلدان الافريقية الاخرى . ولكن ما هي الحوافز المتوفرة لدى الذين لا يزالون يقيِّمون هذه المسألة في مواجهة الدعم غير الكافي الذي يتلقاه الرواد ؟ ينبغي أن نضمن لبلدان مثل بلدي لا تزال تناضل من أجل تنفيذ برامج التكيف الهيكلي . إن جهودها لن تذهب هباء وأن الدعم الكافي سيقدم إليها في أوانه .

إن استعراض نصف المدة والتقييم اللذين قامت بهما منذ أيام قليلة اللجنة المخصصة الجامعة للجمعية العامة قد أتاحا لنا فرصة طيبة لاجراء دراسة نقدية لتنفيذ الالتزامات المتبادلة التي التزمت بها البلدان الافريقية والمجتمع الدولي . وقد تم تحديد أوجه القصور والمعوقات وينبغي للجمعية العامة خلال هذه الدورة أن تتخذ قرارا بشأن التدابير والسياسات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها .

ولهذا من الجدير أن نؤكد على ثلاث مسائل منفصلة ولكنها متداخلة لأنها في رأي وفدي تعتبر أساسية وينبغي تناولها بأمانة . وأشير هنا إلى أسعار السلع الأساسية المنخفضة والمشكلات الخطيرة لخدمة الديون وعدم كفاية تدفق التمويل الانمائي .

تتوق افريقيا توقا شديدا إلى أن تكون قادرة على أن توفر معظم الموارد اللازمة لتمويل تنميتها من خلال عوائدها بجهودها الذاتية . ولكن كيف يتسنى لها أن تحقق هذا الأمل بينما لا تزال أسعار السلع الأساسية التي تستفيد منها افريقيا منخفضة ؟ وفي برامج التكيف الهيكلي المختلفة ، ابتلعت عملية إعادة تأهيل البنية الزراعية والحوافز المقدمة للمزارعين قسما كبيرا من الاستثمارات ، ومما يبعث على الاحباط أنه عندما تنجح هذه الجهود في زيادة الانتاج ، لا تكفي العائدات حتى لتغطية تكلفة الاستثمارات . وفي الوقت الحالي ، تخسر افريقيا بلايين الدولارات في كل سنة

بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية . وقد تضررت التنمية والاستثمارات نتيجة لذلك وتقوضت على نحو خطير قدرتنا على خدمة الديون . في سوق تبيع فيه مجموعة من العاملين سلعها بأسعار رخيصة وتشتري سلع الآخرين بأسعار مترفعة ، لابد من تقديم الحماية إلى الضعفاء من هؤلاء العاملين حتى يتمكنوا من التعامل على قدم المساواة مع الأقوياء . وقد تم هذا حتى فيما يسمى باقتصادات السوق الحرة . والحالة الراهنة في البلدان الافريقية فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية تتطلب هذا النهج ونلاحظ أنه مما يعتبر جزءا من هدف الصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يقدم هذه الحماية لمنتجي السلع الأساسية . وفضلا عن الأحكام الاقتصادية لتثبيت أسعار السلع الأساسية ، ثمة حكم أيضا لتمكين البلدان المنتجة من تنويع انتاجها . وقد استوفى اتفاق الصندوق المشترك في النهاية كل المتطلبات اللازمة للسريان ويتيح لنا فرصة فريدة من نوعها لندع جانبا التشدق بالالفاظ والجمود الايديولوجي لصالح الجهود المخلصة والعملية لإزالة إحدى العقبات الكأداء في طريق التنمية الاقتصادية لافريقيا . وندعو بكل إخلاص كل البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاق إلى أن تفعل ذلك .

والمسألة الأساسية الثانية هي الديون الخارجية الواقعة على البلدان الافريقية والمشكلات الخطيرة التي تتعلق بخدمة الديون والتي يواجهها معظمها . وقد خلص صندوق النقد الدولي في مسح أصدره مؤخرا إلى أن موقف الديون الخارجية بالنسبة لافريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى قد تدهور تدهورا كبيرا . وهذا يشير إلى أن استراتيجية حل المشكلة لم تكن مجدية ، لأن اللجوء إلى إعادة جدولة الديون على نحو متكرر لم يؤد إلا إلى تأجيل الالتزامات الحالية وقد زاد من التزامات الديون لبعض البلدان الافريقية . ويسعدنا أن نجد أن بعض هذه الديون قد حُوّل إلى منح . ونقدر تمام التقدير أيضا المبادرات التي تتعلق بديون البلدان الأفقر والتي اتخذتها قمة تورونتو مؤخرا . ولكننا كما قلنا دائما لا يمكن إنهاء المشقة الشديدة التي تفرضها أعباء خدمة الديون إلا عن طريق استراتيجية تفضي إلى تخفيضات كبيرة في مجموعة الديون وكذلك إعادة جدولة أية ديون متبقية على فترات أطول .

ينبغي أن نجد طريقة لمعالجة الديون للمؤسسات المالية الدولية ، التي لا ترغب في إعادة جدولتها ، وفقا لسياستها الخاصة . وحتى الآن ، أُعلنت خمسة بلدان افريقية أنها ليست مؤهلة لاستخدام موارد صندوق النقد الدولي بسبب متأخراتها للصندوق . وهذا تطور خطير وإذا لم تقدم إغاثة عاجلة لحل هذه المشكلة قد تجد كثير من البلدان الافريقية نفسها في حالة مماثلة . وقد قدمت عدة مقترحات محاولة لايجاد حل مقبول لهذه المشكلة . وقد اقترح الفريق الاستشاري المعني بتدفق الاستثمارات المالية إلى افريقيا الذي شكله الأمين العام إعادة تمويل التزامات البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . وتستحق هذه المقترحات العناية اللازمة في ضوء احتمال تضخم المديونية مما يخل بالعلاقات بين البلدان الافريقية والصندوق .

وتتصل المسألة الاساسية الثالثة بعدم كفاية تدفق التمويل الانمائي الى البلدان الافريقية . وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد تعهد بالتخفيف من الاعباء المفروضة على موارد البلدان الافريقية ، فقد حدث في السنوات الاخيرة انخفاض في تدفقات الموارد الى افريقيا . والاهم من ذلك أن المساعدة الانمائية الرسمية ، التي تمثل جزءا كبيرا من التدفقات المالية الى افريقيا ، قد انخفضت قيمتها الحقيقية في عام ١٩٨٧ - مما دفع الامين العام الى الاعراب عن خيبة الامل في خطابه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية التي عقدت في جنيف هذا العام .

ومن دواعي القلق الشديد انه في الوقت الذي يبذل فيه العديد من البلدان الافريقية جهودا حثيثة لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي ، تعمل القيود المالية الخانقة على شلّ جهودها . وكانت النتيجة اعتماد برامج للتكيف ركز فيها على ادارة الطلب ، رغم أن من المقبول عامة أن التكيف مع النمو هو الطريق الافضل للانتعاش الاقتصادي والتنمية . وقد أدت تدابير تخفيض النفقات ، مثل استعادة التكلفة وتقليص العمالة ، الى شدائد خطيرة في المجتمعات الافريقية ، تهدد استمرارية برامج الانتعاش الاقتصادي .

ووفد بلادي يدرك بالطبع أن المجتمع الدولي ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ، قد اعتمد بعض التدابير والمبادرات لدعم جهود افريقيا . إلا أن هذه التدابير والمبادرات جاءت متأخرة وغير كافية . فهي لا تشكل بمجملها برنامجا متماسكا ومتضافرا قادرا على التصدي بجدية للتحدي الانمائي الهائل الذي يواجه افريقيا . ونحن إذ نستعرض منجزاتنا يجب أن نعالج بجسارة المسائل الاساسية التي ما برحت منذ وقت طويل تربك التنمية الاقتصادية لافريقيا ؛ ودعونا نعقد العزم على ترجمة التزاماتنا الى عمل ملموس .

إن الجمعية العامة تنعقد هذا العام في ظل ظروف مالية غير أكيدة ، وإن كانت هناك بوادر لتوافر ظروف أفضل في المستقبل . وإنه لمن المؤسف أن تواجه الامم المتحدة مصاعب مالية في الوقت الذي تضطلع فيه بنشاط بجهود عاجلة لحفظ السلم في منطقة الخليج وفي افغانستان ، وهناك احتمالات لتقديم خدمات مماثلة في مناطق نزاع

أخرى . والتدابير الادارية التي اتفق عليها في عام ١٩٨٧ قد نفذت أو هي في حيز التنفيذ . ولذا نأمل أن يصبح امتناع الدول الاعضاء عن الدفع شيئا ينتمي الى الماضي فالالتزامات المالية المنصوص عليها في الميثاق لا تختلف عن الالتزامات التعاهدية الاخرى ، وينبغي الوفاء بها دون شروط .

وفيما يتعلق بالساحة السياسية ، ترحب غانا بموجة السلم الحالية التي تجتاح العالم . فالصراعات التي كانت تبدو مستعصية قبل بضعة أشهر يجري الآن حسمها على طاولة المفاوضات .

لقد جاء التحول الطيب للاحداث في الصراع بين ايران والعراق مبعثا لارتياح العالم أجمع . فلم يكن هناك ما يبرر فترة السنوات الثماني من الصراع التي ترتبت عليها خسائر جسيمة في الأرواح البشرية . ولذلك يحظى وقف القتال بالترحيب . وتشيد غانا بالخطوات السريعة التي اتخذها الامين العام للبدء في تنفيذ أحكام قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونحن نحث ايران والعراق على إبداء كل تعاون ممكن مع الامين العام في هذه الفترة الحرجة لاعادة السلم والاوضاع الطبيعية الى تلك المنطقة التي انهكتها الحرب . ويجب أن يدرك الطرفان أن السلم الدائم لا يقوم إلا على أساس من المساواة والعدالة .

وترحب غانا ايضا ببوادر السلم في أنغولا وناميبيا . فحرمان شعب أنغولا من السلم منذ أن حقق استقلاله قبل ١٣ عاما لا يمكن تبريره بأية ذريعة . وتعد حالة أنغولا مثالا تقليديا على عواقب التدخل الخارجي الذي لا مبرر له في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الامم المتحدة . كما أن مسألة استقلال ناميبيا التي لم تحسم بعد تهدد مصداقية منظمتنا تهديدا خطيرا . أما وقد أصبحت جنوب افريقيا تدرك كما يبدو عدم جدوى سياسات الاستعمار وزعزعة الاستقرار والعدوان ، فان غانا تأمل ألا تكون هناك عودة الى الوراء.

ونحن إذ نضع في الاعتبار تأرجح جنوب افريقيا ومراوغتها في الماضي ، لا بد بالطبع أن نبقى متشككين ، فنحن نذكر أن الخطوات الحالية تشابه الخطوات التي اتخذت

قبل أربع سنوات عندما كان المتوقع أن تؤدي اتفاقية لوساكا الى وقف اطلاق النار وفض اشتباك جنوب افريقيا وانشاء هيئة رصد مشتركة . ولكن قبل نهاية ذلك العام كان اتفاق لوساكا قد انهار بل وشنت قوات جنوب افريقيا حملة غزو واسعة النطاق على أنغولا . كما اننا نذكر عدم جدية نظام بوتا في تنفيذ اتفاق نكوماتي .

ومن الاهمية بمكان الا يتخذ المجتمع الدولي موقف اللامبالاة إزاء الوضع في الجنوب الافريقي . فحقيقة الأمر أن نظام الفصل العنصري لم يكشف اضطهاده لشعبه فحسب بل سن ايضا قوانين قاسية لخنق أصوات المعارضة . ويدل الحظر الذي فرض منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على جميع الانشطة السياسية التي تقوم بها منظمات ملتزمة بمبدأ اللاعنف ، واعتقال المتظاهرين سلميا ، بما فيهم رجال الدين ، على أن نظام الفصل العنصري ليس جادا في تطبيق أي اصلاح حقيقي . فجميع الدلائل تبين أن جنوب افريقيا تعتزم الاستمرار في تطبيق نظام الفصل العنصري ، مما يعني زيادات احتمالات العدوان على دول خط المواجهة . وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ من التدابير ما يلزم لاستئصال نظام الفصل العنصري ، ولحرمان جنوب افريقيا من القدرة على العدوان ، ولتعزيز قدرة دول خط المواجهة على التصدي لعدوان جنوب افريقيا.

ان باستطاعة جنوب افريقيا أن تعيش بسلام مع جيرانها ، وأن تصبح عضوا محترما في المجتمع الدولي ، وذلك باتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء التام على نظام الفصل العنصري الذي تتبعه . ومن بين الخطوات التي ينبغي اتخاذها أن يفرج نظام بوتا على الفور عن نيلسون مانديلا وعن جميع السجناء السياسيين ، وأن يشرع في محادثات مع الزعماء السود بغية تقاسم السلطة بطريقة ديمقراطية مع جميع أبناء جنوب افريقيا ، بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة . وتعتقد غانا أن من الضروري ريثما يتم ذلك زيادة تشديد الجزاءات لضمان العزلة التامة لنظام جنوب افريقيا وانهياره .

وهناك صراع اقليمي آخر في افريقيا ما زال ينتظر الحل هو الصراع على الصحراء الغربية . ونحن نحث جميع الأطراف على التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تسوية الصراع وأن يتاح للشعب الصحراوي تقرير المصير دون عائق .

وقد زاد الامل في السلم ايضا في افغانستان وكمبوتشيا ، ونحن ممتنون لكل من يواصلون السعي الى السلم في هذين البلدين . وترحب غانا باتفاقات جنيف وببدء انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان . ونقدر بوجه خاص القرار الشجاع الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي بالانسحاب من ذلك البلد . ونحث جميع الاطراف المعنية على التعاون من أجل التنفيذ الناجح للتدابير التي تتخذ في اطار بعثة المساعي الحميدة التي أوفدتها الامم المتحدة الى أفغانستان وباكستان لمساعدة اللاجئين الافغان على العودة والمشاركة في اعادة بناء بلدهم .

والمحادثات الاستطلاعية التي جرت مؤخرا في إندونيسيا بين أطراف الصراع الكمبوتشي هي ايضا تطور يبعث على الارتياح . وفي اعتقادنا أن أطراف الصراع يستطيعون من هذا المنطلق تضييق شقة خلافاتهم وربما التوصل الى اتفاق . إن شعب كمبوتشيا يتوق الى السلم ويجب تحقيق رغبته بدعم فعال من جانب المجتمع الدولي . ولكن لايمكن تحقيق السلم في نهاية المطاف ، إلا إذا تحلت أطراف الصراع بالشجاعة السياسية الكافية للتغلب على خلافاتها.

ولا تزال آفاق السلم في الشرق الاوسط تتضاءل يوما بعد يوم . ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى عدم استجابة الحكومة الاسرائيلية لرياح التغيير التي تجتاح العالم أجمع . وقد اتخذت المشكلة المستعصية المتصلة بالاراضي الفلسطينية المحتلة منعطفا نحو الاسوأ.

والانتفاضة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، لاتزال مستمرة ، وأعداد القتلى الفلسطينيين تتزايد كل يوم . والمأساة الحقيقية هي أن اسرائيل مازالت تعتبر الانتفاضة مجرد مسألة أمن ونظام ، وهي لذلك تلجأ الى سياسة القبضة الحديدية لمعالجة الحالة بدلا من الاعتراف بأن الانتفاضة انفجار مشروع للمظالم المتراكمة التي تحملها الفلسطينيون . ونحث السلطات الاسرائيلية على مواجهة المسائل الحقيقية ، وعلى ايلاء اعتبار أكبر للأرواح البشرية ، ولحسن الجوار والتعايش السلمي مع جيرانها ومع سائر المجتمع الدولي .

وترى غانا أنه على الجمعية العامة أن تجدد نداءها لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط . وينبغي السماح بأن تحضر المؤتمر كل الأطراف المعنية دون أي شروط مسبقة .

ولا تزال الحالة السائدة في امريكا الوسطى أيضا تبعث على القلق . فالآمال التي تعلقنا بها في العام الماضي بشأن شبه الاقليم قد بددتها النكسة التي لحقت بتنفيذ اتفاق السلم في امريكا الوسطى بسبب تعنت حركة الكونترا . ولابد من بذل كل جهد ممكن لاحياء عملية السلم دون أي ضغط أو تدخل خارجي لا موجب له ففي اعتقادنا أن الضغوط الخارجية النابعة من اعتبارات ايديولوجية تضعف عملية السلم . وعلى الجمعية العامة أن تناشد من جديد كل الأطراف المعنية أن تسعى الى تحقيق تسوية سياسية وأن تلتزم بمبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وثمة منطقة أخرى يوشك فيها التوتر السياسي أن يبقى بصورة دائمة ، ألا وهي كوريا . فليس في صالح الكوريين أن يستمر تقسيم هذا البلد والاختلاف بين الشمال والجنوب . ويسر غانا أن الاتصالات والمحادثات قد استؤنفت بين جزئي ذلك البلد وتأمل أن يستمر الحوار ويتكثف ، رغم انه لم يطرأ أي تقدم ملموس حتى الآن ، بغية تحقيق اعادة توحيد هذا البلد .

فالشعب الكوري يجب أن يكون حرا في تقرير مستقبله دون أي ضغط أو نفوذ خارجي .

ولا يزال سباق التسلح المتصاعد يمثل تهديدا خطيرا لبقاء البشرية . وما من تبرير أخلاقي للمستويات الحالية للانفاق على التسلح في الوقت الذي تفتقر فيه الأغلبية الساحقة من البشر للضروريات الأساسية . ولذا كان يحدونا الأمل أن توفر الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للأمم المتحدة ، وهي الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت في الربيع الماضي ، فرصة لاعتماد برنامج عمل من شأنه أن يعطي دفعة جديدة لعملية نزع السلاح . ولكن مما يؤسف له أن هذه الدورة الاستثنائية قد فشلت ، على الرغم من المناخ الدولي الملائم الذي وفره توقيع معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

بيد أن الدورة الاستثنائية أتاحت الفرصة لتقديم العديد من المقترحات الجديدة ، ولا سيما المقترحات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية التي شاركت في تلك الدورة والبالغ عددها ١٢٠ منظمة . وينبغي دراسة هذه المقترحات والنظر في امكانية اعتمادها . ووفد غانا على استعداد للعمل مع أي وفد يرغب في دراسة هذه المقترحات ووضعها في صيغة قرارات لتنظر فيها الجمعية العامة .

واذا كنا نعلق أهمية كبرى على مسألة نزع السلاح النووي فإننا نعتقد ايضا أن مسألة نزع السلاح االتقليدي جديرة بنفس الاهتمام . فالسفة في شراء الأسلحة في السنوات الأخيرة يبين بوضوح أن على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لتوعية الرأي العام العالمي بشأن أهمية نزع السلاح بجميع جوانبه . ولكن لابد أن يواكب ذلك بذل جهد مماثل لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع الأمم .

ولنأمل أن يكون هدف التعاون الذي بدأ بين الدولتين العظميين ، هو تحقيق العدالة لكل الأمم والشعوب ، وخاصة من كان منها ضحية للتعسف والبطش على مدى قرون . ولن يكون أمام الأمم الصغيرة خيار سوى النضال ضد أي محاولة ترمي الى أن تفرض عليها رؤية للعالم تتجاهل شواغلها الأساسية .

وختاما ، يجدد وفدي مناشدته لكل الدول الأعضاء أن تكرس فكرها ومواردها لدعم مبادئ المنظمة ومقاصدها ، فقد لا تكون الامم المتحدة كاملة ، لكنها كانت ولا تزال ، وستظل لفترة طويلة من الزمن ، أداة لا غنى عنها للتعايش السلمي .

السيد غونزاليس - بوسادا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، يرحب وفد بيرو بانتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة حيث ستعرض بلدان الشمال والجنوب والشرق والغرب رؤيتها لعالم لايزال يزخر بالحروب والصراعات وأوجه الظلم وعدم الانصاف والتمييز العنصري المخزي المتمثل في سياسة الفصل العنصرى .

ونحن نشعر اننا نشارك في المسؤولية التي تتحملها منطقتنا ممثلة في شخصكم . واننا على ثقة من أن رئاستكم تهتدي بمثل الحرية والاستقلال والتنمية والسلم التي تربط بين شعوب امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

إنني أخاطب الجمعية العامة بصفتي وزيرا لخارجية بيرو . فانا أمثل بلدا له حضارة وثقافة قديمة ، وهو البلد الذي يقطنه اليوم مع قرب حلول القرن الحادي والعشرين أكثر من ٣٠ مليون نسمة ، ٤٠ في المائة منهم لا تتجاوز أعمارهم ١٥ عاما ، والبلد الذي يحرص على التمسك باستقلاله وتحقيق تنميته .

ونحن نرى أن كون المرء ابن لبيرو يعني انه ابن لأمريكا اللاتينية وهذا يشكل التزاما أكيدا بموقفنا كأبناء لهذه القارة الوطن ، أو كما قال محررنا سيمون بوليفار ، هذه الأمة المؤلفة من جمهوريات .

وبسبب الالتزام الامريكي اللاتيني لشعب بيرو ، وبسبب المظاهر المقلقة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيق بمنطقتنا ، يتحتم عليّ أن أركز بياني على التحديات التي تفرضها على أبناء امريكا اللاتينية مشاكل الحاضر ووعود المستقبل وتحدياته . وبصفتي ممثلا لأمة تناضل ضد التضخم ، وهو ألد أعداء شعبنا ، عن طريق برنامج للتقشف الاقتصادي بما يترتب عليه من آثار اجتماعية ، فإن حالة بلادي مرتبطة أوثق الارتباط بالحالة التي تعاني منها سائر شعوب القارة ، حيث تؤدي الصعوبات الاقتصادية والمالية الى تفاقم مشاكلنا الاجتماعية وتتطلب حلا موحدا وخلاقا ورشيدا .

ونحن أبناء امريكا اللاتينية لدينا وعي تاريخي بأننا لن نتمكن من حسم مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية إلا إذا كنا متحدين . فانقسامنا لن يؤدي الا الى ادامة وتعميق هذه المشاكل . ويجب ألا نسمح باتساع الهوة التي تفصلنا عن العالم الصناعي المتقدم في الوقت الذي تزيد فيه مناطق جغرافية نامية أخرى من معدل تقدمها .

إن امريكا اللاتينية تعيش في أزمة . ويجب أن نقول ذلك بصراحة ، وأن نقدم للمجتمع الدولي بعض المؤشرات التي بوسعها ، كما لو كانت أشعة سينية ، أن تبين بوضوح حجم هذه الأزمة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رانا (نيبال) .

وأحد هذه المؤشرات هو حجم وهيكل دين خارجي غير رشيد يثقل كواهلنا بأعباء مدفوعات لا طاقة لنا بها ، تحد بصورة جذرية من قدرتنا على تعبئة الموارد لمواجهة احتياجاتنا الاجتماعية العاجلة ، وتقف حائلا دون تدفق الموارد والاستثمارات الخارجية اللازمة للتنمية .

إننا في أمريكا اللاتينية مدينون بمبلغ ٤٢٠ بليون دولار ، أي بما يوازي ٤٥ في المائة من الناتج الإقليمي الإجمالي ، وتستوعب خدمة هذا الدين زهاء ٤٠ في المائة من إجمالي حصيلة صادراتنا .

وفي عام ١٩٨٢ ، في بداية الأزمة ، كان الدين الاقليمي يبلغ ٢,٧ مثلا من إجمالي الصادرات . وقد ارتفعت هذه النسبة الآن لتصل إلى ٣,٥ مثلا ، والاتجاه آخذ في التصاعد بالنسبة للسنوات القادمة . وعلاوة على ذلك ، فبين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ ، وبسبب مدفوعات الديون ، حوّلت أمريكا اللاتينية ١٩٠ بليون دولار إلى العالم المتقدم النمو ، بينما لم تتلق سوى ٤٠ بليون دولار كمدخلات جديدة ، أي بفارق يبلغ ١٥٠ بليون دولار .

وذلك أمر يثير أشد الجزع ، لأن المنطقة بهذا تفقد مواردها المالية بطريقة مأساوية تجعل بلداننا تتحول من متلقية لرؤوس الأموال إلى مصدر صاف لرؤوس الأموال إلى العالم المتقدم النمو ، مما يحرمنا من موارد حيوية لبرامجنا الاجتماعية والإنمائية ، وهي برامج يؤدي عدم تنفيذها إلى تفاقم الفقر بين أبناء شعوبنا وتعريض بقائهم ذاته للخطر .

وبالإضافة إلى ذلك تدنّى نصيبنا في التجارة العالمية إلى ٤ في المائة ، كما تدهور معدل التبادل التجاري بنسبة ١٤,٥ في المائة . ولو لم يحدث هذا التدهور لاستفادت أمريكا اللاتينية على مدى السنوات الثماني الماضية بدخل إضافي قيمته ٧٠ بليون دولار .

وثمة جانب آخر من جوانب الحالة يكتسب نفس القدر من الخطورة هو ما اجتذبته المنطقة أثناء هذه الفترة من استثمار وتمويل . فالمدخرات المحلية الموجهة للاستثمار

في المنطقة تناقصت من ٢٤ في المائة إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يرجع إلى حد بعيد إلى أن تلك الأموال استخدمت في تسديد الديون الخارجية . وفي الوقت ذاته انخفضت الاستثمارات الخارجية من ١٢ في المائة في بداية العقد إلى ٤,٦ في المائة في عام ١٩٨٦ .

في الماضي ، كانت أمريكا اللاتينية تتلقى - باعتبارها جزءا من العالم النامي - ٧٠ في المائة من الاستثمارات العالمية ، أما اليوم فقد انخفض هذا الرقم إلى ١٧,٥ في المائة . وهذا يرجع إلى حد كبير إلى أن استحالة سداد الديون بالشروط التي فرضت علينا أدت إلى عدم تشجيع استثمار رؤوس الأموال في المنطقة .

تلك هي حقائق الأزمة التي تحيق بنا ، بالإضافة إلى أن وارداتنا وصادراتنا انخفضت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، وهذا مؤشر على وجود حالة متردية إلى حد مزعج ، في ظروف نجد فيها سكان أمريكا اللاتينية في زيادة مستمرة تترتب عليها زيادة مناظرة في الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية .

فما الذي يمكن أن نفعله على ضوء هذا الواقع المر ؟ ما الذي يمكن أن نفعله لنضمن خروج أمريكا اللاتينية من أزمة توشك أن تتحول إلى أزمة مزمنة ؟

من الحتمي في المقام الأول أن نعي حجم هذه الحالة المفجعة ، وأن ندرك نحن أبناء أمريكا اللاتينية أننا نتحمل التزاما بأن نتحد ، لا بترديد العبارات الرنانة أو تكرار الإعلان عن المشاكل ، وإنما بجهودنا المتضافرة ، وبوضع استراتيجيات مشتركة تمكننا من إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية بشروط مقبولة وواقعية ، وبجعل دائنينا يتفهمون أن الدين لا يمكن استرداده بالشروط التي تم التعاقد أصلا على أساسها .

ثانيا ، نعتقد أن الأوان قد آن لأن تتكامل أمريكا اللاتينية بشكل نهائي .

إن التكامل في أمريكا اللاتينية لا يمكن أن يبقى بعد الآن مشروعا طويل الأجل أو طموحا من الطموحات . لقد أصبح حتمية من حتميات الحاضر ، وحاجة عاجلة وخيارا لا غنى عنه من أجل تحديث هياكلنا الإنتاجية لخلق سوق أكبر حجما تجعل صادراتنا أقدر

على التنافس وتمكننا من تلقي الاستثمارات والتمويل على أسس واقعية دون المساس بقراراتنا السيادية .

ومن الجلي أن التكامل بهذا المفهوم سيمنح المنطقة قوة تفاوضية متعددة الجنسيات تمكنها من تشكيل جبهة صلبة في المفاوضات الدولية الاقتصادية والتجارية ، ومقاومة التدابير الحمائية التي يفرضها العالم المتقدم النمو وعكس اتجاهها .

إن التكامل في أمريكا اللاتينية - وهو مفتاح التنمية ، وحلم محررينا الذي لم يتحقق ، والالتزام الذي لم يوف به لشعوبنا - ما زال يتحسس طريقه على عكازين بينما يشق طريقه في العالم المتقدم النمو بسرعة فائقة ، وهكذا يزداد اتساع الهوة التي تفصل بيننا وبين الشمال وتضيع منا الفرص والموارد التي لا غنى عنها للتنمية الاقليمية .

ومن ثم فإن شعوبنا ترفع صوتها عن حق مطالبة بالعمل وبالمسؤولية والدينامية والحسم والجهود المتضافرة .

فليس هناك وقت يمكن أن تضيعه أمريكا اللاتينية . وليس هناك مجال للامبالاة أو البيروقراطية أو التراخي ، لأن ٧٠٠ ألف طفل يموتون من الجوع كل عام في قارتنا ، ولأن أكثر من ١١٠ ملايين من أبناء أمريكا اللاتينية يعيشون في فقر ، منهم ٢٥ مليونا يعيشون في تلك الحالة دون الإنسانية التي توصف بالفقر المدقع ؛ ولأن أطفال ٤٠ في المائة من الاسر في أمريكا اللاتينية لا يحصلون على التغذية الكافية ، ولأن ٧٨ في المائة منهم يعيشون في بيئة غير صحية ، ولأن عدد من يعانون من البطالة المطلقة - الذي كان يبلغ ٢٥ مليونا في عام ١٩٨٠ - أصبح الآن ٤٠ مليونا ، وقد يكون في زيادة نتيجة الانتكاس الاقتصادي ، ولأن عدد من يعانون البطالة الجزئية يبلغ أيضا ٤٠ مليونا ، ولأن ٦٠ في المائة من السكان ذوي النشاط الاقتصادي لا يغطيهم الضمان الاجتماعي ، ولأن دخل الفرد قد انخفض بمقدار ١٠ في المائة .

وكأن كل ذلك لا يكفي ، فقد عمل الجوع والفقر أيضا على خلق ظروف تجعل الاطفال ضحية للحرب والعنف السياسي والإرهاب ، وهو ما يتضح بصورة صارخة في حقيقة أنه منذ

عام ١٩٨٢ وحتى الآن شرد أكثر من ٣٠٠ ألف طفل من ديارهم ، ومات آلاف آخرون أو أصيبوا نتيجة لهذه الاتجاهات التدميرية . أما الإرهاب ، وهو شكل مَرَضي ومتطرف من أشكال العنف ، يزدري الحياة والديمقراطية ويجعل الجريمة أسلوبا ممقوتا للسياسة ، فقد برز أيضا في أمريكا اللاتينية ، وينبغي أن ندينه بقوة وأن نلتزم بالكفاح ضده في صلابة ولكن في إطار القانون ، لأننا بهذا وحده يمكننا أن نعزز الهياكل الإنسانية والديمقراطية التي نريدها لمجتمعاتنا .

كما أن أمريكا اللاتينية لا بد أن تواجه ظاهرة الاتجار بالمخدرات ، تلك الظاهرة الخطيرة والمثيرة للقلق ، التي تعد جريمة في حق الإنسانية ، وتدمر اقتصادنا وتقضي على الأسس الأخلاقية للتعايش الاجتماعي ، وتسعى إلى أن تجعل من نفسها مركزا جديدا للقوة يهدد أمن الدول وأمن المجتمع .

ومنذ عقد السبعينيات الذي نمت خلاله سوق استهلاك الكوكايين والمخدرات الأخرى بمقدار عشرة أمثال ما كانت عليه من قبل في بعض البلدان الصناعية ، تشكلت اتحادات الإتجار الدولي بالمخدرات ، وهناك الآن أكثر من ٥٠ مليونا من المدمنين في جميع أنحاء العالم .

وبسبب حجم الاتجار بالمخدرات ، الذي يجري بشكل اتجار متعدد الجنسيات ويعبئ سنويا حوالي ٤٠٠ بليون دولار أمريكي ، من المستحيل القضاء عليه باستراتيجيات منفصلة أو جزئية . ويجب مكافحته بطريقة مباشرة في جميع الجوانب ، باتباع نهج شامل تراعى فيه العلاقات بين الاستهلاك والانتاج والنقل والاتجار غير المشروع والتمويل مما يغذي ويديم الدائرة الاقتصادية للمخدرات .

إن بيرو تتأثر بهذا البلاء ، وهي ملتزمة بمكافحته . ولذلك فإننا نعمل في مجموعة دول الأنديز ، وفي منظمة الدول الامريكية ، وفي حركة بلدان عدم الانحياز ، وفي محفل الأمم المتحدة الأوسع ، على تعزيز تنسيق السياسات والاجراءات الرامية إلى وضع معايير دولية فعالة ينبغي أن تمكن دون تأخير من انتاج محاصيل بديلة في إطار برنامج انمائي متكامل ، وخفض الاستهلاك بشكل كبير ، ومصادرة الممتلكات والأموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات ، وتوحيد تشريعاتنا لاعطاء دفعة حاسمة لعملية منع الاتجار بالمخدرات ولإعادة التأهيل ، وتعزيز التعاون المالي الدولي غير المشروط لمساعدة البلدان المتأثرة بالانتاج غير المشروع .

إن مشروع الاتفاقية التي يجري التفاوض بشأنها في الأمم المتحدة ينبغي أن يؤدي بسرعة إلى الموافقة على صك قانوني دولي فعال . وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق اتفاقية متوازنة لمكافحة الاستهلاك والاتجار والنقل والانتاج والتمويل غير المشروع ، وذلك بشكل متساو ، ترتكز على الاحترام التام لسيادة الدول وولايتها الدولية .

إننا سنواصل الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات لأن ذلك الكفاح يمثل التزاما أدبيا تجاه جميع شعوب العالم ، وبخاصة الأطفال والشباب المتأثرين بهذا البلاء . وقد دعا

رئيس بيرو ، ألان غارسيا ، مرارا إلى هذا الالتزام وأكد أنه ينبغي ألا نضيع الوقت ، وأن نبذل كل الجهود في هذه المعركة من أجل المُثُل الأخلاقية العليا ، ومن أجل الحياة نفسها .

سأشير الآن إلى بعض البنود ذات الأولوية المدرجة على جدول الأعمال الدولي .

لقد أحرز تقدم كبير في حل نزاعات كبيرة ، مثل قضايا ايران والعراق ، وأفغانستان وكمبوتشيا والصحراء الغربية وناميبيا التي وضعت على طريق مبشر بالسلام . إن عمليات الانفراج والعقلانية عمليات طويلة الأجل ، تقدم الحياة على الموت ، والسلام على الحرب ، ويعززها ببراعة وقوة الأمين العام ، وهو إبن موقر لبيرو نحييه بفخر له ما يبرره . ومن المهم أن تثمر تلك العمليات ، وتفتح مجالات تفاوض جديدة لمناطق أخرى توجد بها نزاعات ، مثل أمريكا الوسطى ، وهي جزء من أمريكا اللاتينية لا بديل فيها عن الوفاء باتفاقات "اسكيبولاس - ٢" ، وتأكيد القانون الدولي وحكم القانوني الذي ينبغي في ظله لعدم التدخل وعدم استخدام القوة أن يكفلا التعايش السلمي بين الشعوب . وهذا كله ضروري لتتويج عملية تفاوض طويلة أسهمت فيها الدبلوماسية البيروية بجانب ، ولا تزال تشارك فيها بنشاط عن طريق مجموعة كونتادورا وفريق الدعم .

وبالمثل ، إن من الأمور الملحة بالنسبة لاتفاقات نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن تتعمق إلى أن تزيل التهديد النووي من على وجه الأرض . وإلا فإن تلك الاتفاقات التي تُوُصِّل اليها فعلا لن يكون لها أثر عملي كبير ، لأن التقدم الحقيقي لا يمكن إحرازه بمجرد الانتقال من القدرة التدميرية على تدمير الأرض مائة مرة إلى القدرة التدميرية على تدميرها ٨٠ مرة .

إن نزع السلاح مرادف للانفراج والأخوة ، وهو من الناحية الاقتصادية يعني الافراج عن موارد تستخدم للتدمير والموت لاستخدامها في أغراض البناء والحياة . ولذلك ، فإن مفهوم امريكا اللاتينية وحركة عدم الانحياز الخاص باستخدام الأموال

المفرج عنها لإنشاء صندوق ، تحت ادارة الامم المتحدة ، لمواجهة الفقر والجوع لا يزال يحتفظ بأهميته* .

إن الذين يدعون من بيننا إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، والذين يناضلون من بيننا من أجل عملية السلام والانفراج وعدم استخدام العنف ، إنما يعبرون بالتالي عن مشاعر شعوبنا ، التي تطالب بالحياة والعدالة الاجتماعية . إن بيرو تؤمن بشدة وبإصرار بالديمقراطية وبالحريات المدنية ، وبأن الدولة ينبغي أن ترتكز على حكم القانون . وتلك هي المبادئ الدائمة التي تحكم حياتنا الوطنية .

وفي هذا المحفل ، تمد بيرو يدها إلى جميع الشعوب وتؤكد مجددا ايمانها بالامم المتحدة ، وتعرب عن الامل في أن تفي نتائج هذه الدورة للجمعية العامة بتطلعات كل الذين يعلنون ايمانهم بأخوة البشر وبالمصير المشترك لكل الذين يتشاطرون هذا العالم الذي لا يزال ممزقا مضطربا .

إن أعين فقراء العالم تتجه إلينا في أمل وتلهف . والذين يعتزون بالسلم والانسانية ينتظرون قراراتنا . وعلينا ألا نخيب آمالهم .

السيد سورسا (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أعرب لكم - سيدي الرئيس - عن أخلص تهانئي بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة ، الامر الذي يعد تحية للارجنتين التي يعد التزامها بالسلم والتعاون الدولي معروفا لنا جميعا هنا . وهي بلد ترتبط فنلندا به بعلاقات الصداقة الحارة . إننا نعلم خبرتكم وقدراتكم ، ونحن واثقون من أن هذه الدورة ستكون - تحت قيادتكم - دورة مثمرة حقا .

وفي الوقت نفسه ، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لرئيس الدورة الثانية والاربعين ، السيد فلورين ، للاسلوب الممتاز الذي اضطلع به بمسؤولياته .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

وأود أيضا أن احيي مرة أخرى الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي نرتبط به بعلاقات الثقة والتقدير العميقين ، كما نود أن نؤكد له مجددا تقدير الحكومة الفنلندية لجهوده الرامية إلى تعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ودعم دور المنظمة وآليتها .

كثيرا ما يوجه النقد إلى الامم المتحدة بسبب عجزها عن القيام بالمهام المنوطة بها بموجب الميثاق والمتمثلة في حفظ السلم والامن . وكان دورها موضع التشكيك . إن هذا النقد لم يأت من فراغ . إذ أن الفرص التي وفرتها المنظمة لم تغتنم دائما . وكثيرا ما استخدمت الامم المتحدة كوسيلة لتصعيد الخلافات .

ومهما يكن الامر ، بينت التطورات المفاجئة التي حدثت في الاسابيع والاشهر الماضية أن الامم المتحدة لا تزال قادرة على أن تكون محفلا للعمل الحاسم في سبيل السلم والامن . إن سلطة المنظمة قد تعززت عن طريق الانجازات الاخيرة التي تحققت في مختلف أرجاء العالم . وهذه الانجازات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الامم المتحدة أداة لإحلال السلم والتعاون . إن هذا التطور موضع ترحيب خاص لدى فنلندا ، وما برحت بلادي تؤمن إيمانا راسخا بالتعاون المتعدد الاطراف وتأييد المنظمة العالمية .

وفي الحقيقة من المأمول أن تتلاشى المواجهة تدريجيا مفسحة الطريق أمام التعاون . لقد تجلى هذا التطور بأوضح صوره في العلاقات بين الشرق والغرب . فالحوار بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد توسع وتعمق بدرجة كبيرة ؛ ويمكن أن تتجسد النُهج الجديدة في العلاقات بين الدول الكبرى . وقد ادت هذه النُهج إلى تقدم ملموس في تخفيف حدة خطر الحرب والمواجهة العسكرية في أوروبا .

لا يمكن حل المشاكل الدولية الخطيرة دون العمل المضني والاستعداد للدخول في المفاوضات بنية حسنة . إن منظمتنا مؤهلة أفضل تأهيل لتوفر محفل لالتقاء العقول وآلية لحل المنازعات . وتقف التطورات الاخيرة شاهدا على حقيقة أن السنوات العديدة التي استغرقتها الجهود في الامم المتحدة وفي أماكن أخرى للتوصل إلى حلول لهذه المنازعات لم تذهب سدى . بل وتم في بعض الحالات تحقيق نتائج كانت تبدو قبل عام بعيدة المنال .

لابد للامم المتحدة الآن أن تغتنم بصورة حازمة الفرص التي يوفرها المناخ الدولي المؤاتي السائد حاليا . إن الامم المتحدة إذ تناضل في ظل أزمة مالية حادة

وبعد سنوات من محاسبة النفس لابد لها أن تظهر من جديد بوصفها عاملا هاما في العلاقات بين الدول .

لقد قال رئيس فنلندا ذات مرة في هذه الجمعية :

"إننا نتطلع إلى أنفسنا هنا بوصفنا أطباء لا حكاما ..." (A/PV.1040 ، ص ٤٨٩ الفقرة ١٠)

إن سياسات فنلندا في الامم المتحدة لا تزال تهتدي بتلك الرؤيا . وفي الحقيقة أننا نعتبر أن المنظمة بأسرها تحذو نفس الحذو على نطاق واسع ، وينبغي لها أن تواصل السير في ذلك السبيل . وقد تقتضي المشاكل الحادة ادارة ومعالجة ماهرتين . ولتحقيق ذلك يقتضي الأمر وجود منظمة عالمية قوية .

إن الحالة الجديدة تستأهل إعادة تقييمم النُهج الدولية لحل المنازعات . ولكي تتمكن منظمتنا من العمل بفعالية فانها تحتاج إلى مزيد من توافق الآراء . وينبغي أن تتخذ القرارات بشأن المسائل الهامة بتوافق الآراء . ومن الجدير بالذكر أن الأساس لتلاقي وجهات النظر هذه موجود بالفعل ، إنه يتمثل في ميثاق الامم المتحدة وفي الاحترام الصارم لجميع أحكامه من قبل كل الدول ، كبيرها وصغيرها ، المنحاز والمحايد وغير المنحاز منها .

واليوم ، وفي ضوء التجارب الأخيرة لا ينبغي لأحد أن ينكر أنه يمكن معالجة المشاكل الدولية وحلها عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية . ولا ينبغي لأحد أن ينكر أنه بوسع الامم المتحدة ايضا أن تساعد في تحقيق هذه المفاوضات . ولا يجوز أن يغيب عن بال احد أن الامم المتحدة قد أرست في الميثاق مبادئ مقبولة عالميا لدى جميع الدول وأنها في الواقع قد حثت الدول على تسوية منازعاتها عن طريق المفاوضات كلما أمكن ذلك . إن الحوار والمفاوضات تشكل جوهر السلوك المنظم في الشؤون الدولية .

إن النتائج التي تحققت هذا العام تبعث على التشجيع . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، أشيد بالجهود الموفقة التي بذلت بقدر كبير من الصبر في تناول الحالة في

أفغانستان . إن الخدمات التي تقدمها الامم المتحدة في هذا الشأن خدمات حيوية . ولا تزال تدور الكثير من الشكوك حول مستقبل أفغانستان . غير أن من شأن انسحاب القوات السوفياتية وعودة اللاجئين ، بالاقتران مع برنامج موسع للمساعدة الانسانية ، أن تمكن شعب أفغانستان من استئناف بناء مستقبله في سلم .

إن وقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه بين ايران والعراق يعتبر انجازا كبيرا من جانب الطرفين والأمم المتحدة . فبعد سنوات من إراقة الدماء تم التفاوض على وقف الاعمال القتالية على أساس قرار اتخذه مجلس الامن . إن هذا الانجاز ما كان له أن يتحقق دون جهود صنع السلام التي بذلها الامين العام والتي لاقت تقديرا عالميا. أما فيما يتعلق بالمفاوضات من أجل التسوية النهائية للصراع فيجب بذل كل الجهود من أجل التوصل إلى حلول مقبولة لدى الجميع .

لقد تابعنا باهتمام شديد المفاوضات المتعلقة بالمشاكل في جنوب غربي افريقيا وعملية تحقيق الاستقلال لناميبيا . إن الشعوب المعنية ليست تواقة إلى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة التي تتأتى من هذه المفاوضات فحسب ، بل أن المجتمع العالمي بأسره يشاطرها ذلك التوق . والتقدم الذي تم احرازه حتى الآن يبشر بالخير ، ومن المأمول أن تؤدي المفاوضات الجارية حاليا إلى استقلال ناميبيا والى حل دائم في المنطقة ، دون تأخير . وفي الوقت نفسه فإن للمجتمع العالمي الحق في أن يتخذ من الاجراءات ما يتناسب والحالة التي لا تحتمل التي تسود في ناميبيا وجنوب افريقيا .

ففي جنوب افريقيا لا يزال الفصل العنصري قائما ولم يطرأ عليه تغيير أساسي . وفنلندا تدين إدانة قاطعة الفصل العنصري بوصفه انتهاكا صارخا لحقوق الانسان والكرامة الانسانية . ولا تزال هناك حاجة إلى ممارسة ضغط دولي متضافر على جنوب افريقيا لحملها على تغيير سياستها ، ولا يمكن التهاون في مبدأ المساواة بين جميع البشر أو التهاون بضرورة التقيد بذلك المبدأ على الصعيد العملي .

وردا على السياسات العنصرية غير الانسانية التي تنتهجها جنوب افريقيا ، تقوم فنلندا الآن مع بلدان الشمال الاوروبي الاخرى بتنفيذ برنامج العمل الثالث المشترك لبلدان الشمال الاوروبي لمناهضة الفصل العنصري . وتطبق حاليا بالفعل الجزاءات الاقتصادية الكاملة وغيرها من الجزاءات . ونحن نركز في الوقت الراهن على اتخاذ تدابير إضافية ، ونحاول بصفة خاصة العمل على توسيع نطاق الجزاءات بما في ذلك الجزاءات الالزامية التي يعتمدها مجلس الامن ، وعلى زيادة المساعدة الدولية لدول خط المواجهة في الجنوب الافريقي .

إن الطريق المسدود الذي بلغه الصراع الطويل الامد في الشرق الاوسط يختلف اختلافا صارخا عن الاحداث التي تجري في أجزاء أخرى من العالم . ويبدو أنه لا يوجد حل مباشر للمشكلة ، وتؤكد التطورات العنيفة في الاراضي المحتلة الحاجة الى ايجاد حل عاجل للصراع . وأساس هذا الحل موجود ويجب أن يشكل قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وكذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، أساس الحل النهائي . وبالمثل لا يمكن تحقيق تقدم في هذا المجال إلا إذا اعترفت كل من اسرائيل والفلسطينيين بحقوق الطرف الآخر . وأفضل طريق لتحقيق تسوية تفاوضية هو عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة . إن عقد هذا المؤتمر الذي ينشده العالم كله تقريبا ، تأخر طويلا .

ليس من العسير ان نجد أمثلة أخرى لمشكلات تكلل فيها بالنجاح العمل الصبور الذي جرى في اطار الامم المتحدة . وفي الاماكن التي لم يتيسر حتى الآن تحقيق نجاح ملحوظ فيها ، كان دور الامم المتحدة دائما المساعدة في الابقاء على السلم غير المستقر أو الاستمرار في تشجيع عملية الحوار السياسي وتسهيلها .

وبلادي على استعداد دائما لتاييد هذا العمل . وتحاول فنلندا ، عن طريق توفير الافراد العاملين في بعثة المساعي الحميدة للامم المتحدة في أفغانستان وباكستان وفي فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق ، أن تقوم بدورها في المساعدة في تنفيذ الاتفاقات التي أمكن التوصل اليها في هذا العام تحت رعاية

الامم المتحدة . ويخدم الجنود الفنلنديون الآن في جميع عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة حاليا . ونحن مستعدون للاشتراك في العملية المقبلة التي كنا نتوقع ان تبدأ منذ عدة سنوات وهي المساعدة في انتقال ناميبيا السريع الى الاستقلال .

إن الملاحظات التي أبديها لا تعني أن فنلندا راضية بصفة عامة عن التجارب التي خضناها حتى الآن في جهود الامم المتحدة لصيانة السلم . فاستخدام الافراد العسكريين الذين شاركوا طواعية من مختلف البلدان في صيانة السلم في خدمة الامم المتحدة ، كان في الاساس تدبيرا مؤقتا ، استهدف تهيئة ظروف أفضل لعملية سياسية لتحقيق السلم . بيد اننا نرى أن قوات الامم المتحدة أصبحت في أغلب الاحيان أداة للحفاظ على الوضع الراهن الذي لا تجري فيه أية عملية سياسية .

وما نحتاج اليه هو تفهم مشترك أفضل للأهداف والمبادئ الاساسية لصيانة السلم . وينبغي أن تقوم أنشطة الامم المتحدة لصيانة السلم على أساس مالي وسياسي مأمون ونحن الآن في حاجة الى اجراء استعراض شامل لصيانة السلم وفي هذا الصدد ينبغي ايضا أن نتناول مسألة توفير احتياطيات مالية كافية لتحقيق السلم وصيانته . لقد أصبح هذا الامر أكثر الحاحا الآن من أي وقت مضى لان عدم وجود موارد مالية مضمونة يتهدد البدء في عمليات جديدة لصيانة السلم . وترى فنلندا ، باعتبارها أحد البلدان الرئيسية التي تشارك في هذه العمليات ، أن هذا الامر يكتسي أهمية خاصة .

ترحب فنلندا بالتقدم الذي أحرز في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والتي أدت الى الاتفاق على القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ذات القواعد البرية . ونتطلع الى تحقيق نتائج ملموسة في المفاوضات المستمرة المتعلقة بتخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية الطويلة المدى . ونأمل ايضا ان يوافق مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا المنعقد حاليا في فيينا في القريب العاجل على عملية موسعة ومستمرة لبناء الثقة ونزع السلاح في اوروبا .

لقد أصبح نزع السلاح أحد الشواغل الرئيسية للمنظمة . وقد شاركت فنلندا بجدية في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، وقدمنا عددا من المقترحات وعملنا جاهدين لتحقيقها ومن أجل انجاح الدورة نفسها . ونأسف لأنه لم يتسن التوصل الى توافق آراء بشأن وثيقة ختامية شاملة . بيد أنه قدم عدد من المبادرات الهامة في هذه الدورة ويجب أن تستمر الجهود الجماعية للدول الاعضاء فيما يتعلق بنزع السلاح .

ومن أجل تعزيز نزع السلاح ينبغي للدول الاعضاء أن تكون راغبة وقادرة على استخدام وكالات ومنظمات الامم المتحدة على نحو أكثر فعالية . والنهج المتعدد الاطراف ضروري إذا أردنا التوصل الى حظر فعال للاسلحة الكيميائية ومراقبة عملية اجراء التجارب النووية في كل مكان ، وإحراز مزيد من التقدم في المهمة الملحة المتمثلة في الحد من الاسلحة التقليدية . ونرى أن الامم المتحدة يمكنها ايضا أن تضطلع على نحو مفيد بدور متزايد في ميدان التحقق من الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح التي أبرمت .

إن التحقق مساو لعملية جمع المعلومات ومقارنة تلك المعلومات ببعض المعايير والقواعد الموضوعة مسبقا . وقد تمكنت بعض الوكالات في منظومة الامم المتحدة من الاضطلاع بنجاح بهذا العمل . ففي ميدان الامن أمكن لمراقبي بعثات صيانة السلم على سبيل المثال ان يجمعوا خبرات مفيدة في هذا المجال . ومما لا شك فيه ان جمع المعلومات المتصلة بالتحقق من الاتفاقات في ميدان نزع السلاح على نحو منتظم سيكون خطوة منطقية لتوسيع المهام المفيدة التي تضطلع بها الامانة العامة .

تكلمت الآن بصفة أساسية عن المهام السياسية للمنظمة وعن تناول النزاعات وتسويتها . ويبدو أن حجم العمل الذي تضطلع به الامم المتحدة يتزايد على نحو يلفت النظر إذا أخذنا بعين الاعتبار الانشطة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتصلة بحقوق الانسان . وما فتئت بلادي تضطلع بنصيبها في أنشطة الامم المتحدة في هذا الصدد .

إن مكافحة التدهور المتزايد باستمرار في البيئة سيكون أحد التحديات الكبيرة التي تواجهها البشرية في العقود المقبلة . ولا يمكن تحسين البيئة الا إذا أخذنا بعين الاعتبار على نحو منتظم النتائج الضارة للانشطة التي يقوم بها الانسان . وهذه هي إحدى الافكار الرئيسية لمفهوم التنمية القابلة للاستمرار التي نوقشت بعمق في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . ومن الضروري تكثيف العمل الذي بدأ بالفعل في منظومة الامم المتحدة لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار .

لقد أعلنت فنلندا مرارا وتكرارا إيمانها القوي بالتعددية ، فالجهود العالمية متعددة الأطراف هي وحدها التي يمكن أن تساعدنا على سد الفجوة الواسعة والآخذة في الاتساع التي تفصل بين الأغنياء والفقراء والشواغل في مجالات البيئة والتنمية تدفعنا إلى التركيز على المشاكل المترابطة التي يمكن أن يكون فيها للتعاون متعدد الأطراف وبخاصة الأمم المتحدة دور حاسم . وإننا لفي حاجة إلى منظومة أمم متحدة تتصف هي وكل هيئاتها بالقوة والفعالية ، ذلك إذا كنا نبغي النجاح .

ونحسب أن عملية إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ستستمر كيما تتحقق نتائج ملموسة . فهذا عنصر أساسي في عملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة ككل الرامية إلى تحسين قدرة المنظمة على مجابهة تحديات الحاضر والمستقبل .

إن مستقبل التنمية الاقتصادية العالمية يرتبط ارتباطا وثيقا بتهيئة بيئة أفضل للتجارة العالمية . ونحن على اقتناع بأن المفاوضات في إطار جولة أوروغواي والعمل الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هما من الأمور التي ستعزز إمكانيات خلق بيئة خارجية أفضل في ميدان التجارة تعود بالنفع على كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو وشعوب هذه البلدان وثمة تطور إيجابي ألا وهو بدء تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية الذي سيعطي دفعة جديدة لما يضطلع به الأونكتاد من عمل هام في ذلك المجال .

ولما كنا نشرف على التسعينيات ، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير شاملة تراعى فيها الظروف المتغيرة في البيئة الاقتصادية الدولية . فازمة الديون تؤثر علينا جميعا ويقتضي الأمر إعادة تأكيد بعض الأهداف الإنمائية مثل تخفيف حدة الفقر وانتهاج سياسات مكانية وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار بيئيا . ولا بد في الوقت نفسه من اجراء تقييم للعلاقة بين السياسات المحلية وتدابير الدعم الدولي . إن النظر خلال هذه الدورة في إعداد وصوغ استراتيجية دولية للتنمية من أجل عقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ليتيح الفرصة لتحقيق هذه الغاية . وهذا كله يشكل تحديا للمجتمع الدولي بأسره وفنلندا على استعداد لمجابهته .

وعلى امتداد السنوات الماضية كانت فنلندا ضمن البلدان الصناعية القلائل التي زادت من حجم معونتها زيادة مطردة وملموسة . فمشروع الموازنة لعام ١٩٨٩ المطروح الآن على برلماننا يتضمن اعتمادات مرصودة للمساعدة الانمائية الرسمية تمثل ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لدينا . ومن ثم ، ستبلغ فنلندا الهدف الذي حددته الامم المتحدة .

قبل هذه الدورة مباشرة تم استعراض برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ولقد أسهمت فنلندا إسهاما نشطا في دعم البرنامج وما برحت تشدد على اهمية تطوير الزراعة في افريقيا واتخاذ تدابير لمكافحة الجفاف والتصحر وتنمية الموارد البشرية واجراء إصلاحات في السياسة العامة ويمكن أن تصبح تدابير التكيف الهيكلي الواجب اتخاذها على الاصعدة المحلية في افريقيا قابلة للاستمرار متى استكملت بالمساعدة الخارجية المقدمة في ظل روح المشاركة .

ويوجه زهاء ثلثي المساعدة الفنلندية الثنائية الى البلدان الافريقية . فقياسا بأرقام عام ١٩٨٦ نجد أن المساعدة المقدمة من فنلندا الى برنامج مؤسسات التمويل متعددة الأطراف تضاعفت هذا العام الى أكثر من ثلاثة أمثالها . وفي المستقبل ، أيضا ، ستظل البلدان الواقعة جنوب الصحراء المستفيد الرئيسي من المساعدة الانمائية الفنلندية . وسيستمر التركيز على التعاون مع بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

إن تكاليف الامم المتحدة ليست باهظة ، ولن أعيد المقارنات المختلفة التي عقدت بينها وبين تكاليف سائر الانشطة الإنسانية . كما انني لن أعمد الى تقدير مدى فائدة الامم المتحدة من الناحية الكمية . فما تدعو إليه فنلندا هو كفاءة التشغيل الاداري والمالي للمنظمة . ونحن نثني على الامين العام لما اضطلع به من إصلاحات إدارية . وندرك أن تخفيض النفقات قد يؤدي أحيانا الى تحسن الاداء بوجه عام . بيد انه ، بصرف النظر عن المستوى المقرر لميزانية الامم المتحدة في سنة محددة ، هناك

مبادئ تتعلق بتمويل التزاماتنا المشتركة لا بد في رأينا من التزام الجميع بها على الدوام .

إن ميثاق الأمم المتحدة معاهدة بين دول ذات سيادة اتفقت على التقيد ببعض الالتزامات . ومن بين هذه الالتزامات قواعد تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتقاسم الأعباء . وربما تكون الأمم المتحدة قد اضطلعت في بعض الأحيان ببرامج لم تدعمها فنلندا ، ولكننا لم نتزعزع قط عن قناعتنا بأن التزامنا القانوني يفرض علينا الاسهام بحصتنا في تغطية تكاليف جميع البرامج التي أقرت قانونا . وفي رأينا ، ينبغي سداد المساهمات المقررة بالكامل وفي حينها . ذلك أن رفض تسديدها من جانب واحد يقوض التعاون متعدد الأطراف .

وعلى الرغم مما يلوح من بوادر إيجابية فيما يتعلق بتمويل المنظمة ما زالت الأمم المتحدة تعمل بدخل غير كاف . وقد وجه الأمين العام نداء الى الدول الأعضاء كي تكفل التمويل لأنشطة المنظومة وهو يشير بوجه خاص ، الى ما تواجهه المنظمة من تحديات جديدة في مهمتي صنع السلم وصونه . وإذا كانت هناك نفقات إضافية لا بد من الوفاء بها ، فإن فنلندا على استعداد للإسهام في أي جهد مشترك بغية اسداء العون .

من الواضح لحكومتي أن الأمم المتحدة تثبت يوميا ، بما تؤديه من أعمال ، مدى فائدتها . وإننا لفي حاجة الى المنظمة العالمية . كما انه من المنطقي أن يسعى بلدي الى ان يكون ذا نفع للمنظمة وأن يسهم بالتالي في تلبية احتياجات الدول الأعضاء . وما زالت الحكومة الفنلندية على عهدها بالالتزام التزاما خالصا بالميثاق وبالجهود الرامية الى النهوض بالأهداف الحيوية لمنظمتنا ، وأفضل ما نفعله لتحقيق ذلك هو المضي في سياستنا العتيدة القائمة على الحياد ، والدأب على التماس سبيل المصالحة والحوار والتفاوض . تلك هي عقيدة فنلندا في هذا المحفل .

تستهل الجمعية العامة أعمالها بنبرة إيجابية فلتثبت أن المجتمع الدولي متحد في السعي الى التعاون والحوار السلميين . ولتقم البينة على أن الدول الأعضاء تتطلع الى رؤية أمم متحدة فعالة وقوية والى النهوض بالمسؤولية عن ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠